الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

آلية إدارة السيولة النقدية في البنوك التجارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

اعداد الطالب (ة):

شويط ياسمين

تحت اشراف:

أ. شرقرق سمير

لقب واسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أرزيوقات مولود	أستاذ مساعد "أ"	20 أوث 1955 سكيكدة	رئيسا
شرقرق سمير	أستاذ محاضر "أ"	20 أوث 1955 سكيكدة	مشرفا
شرون عز الدين	أستاذ محاضر "أ"	20 أوث 1955 سكيكدة	ممتحنا

2023-2022

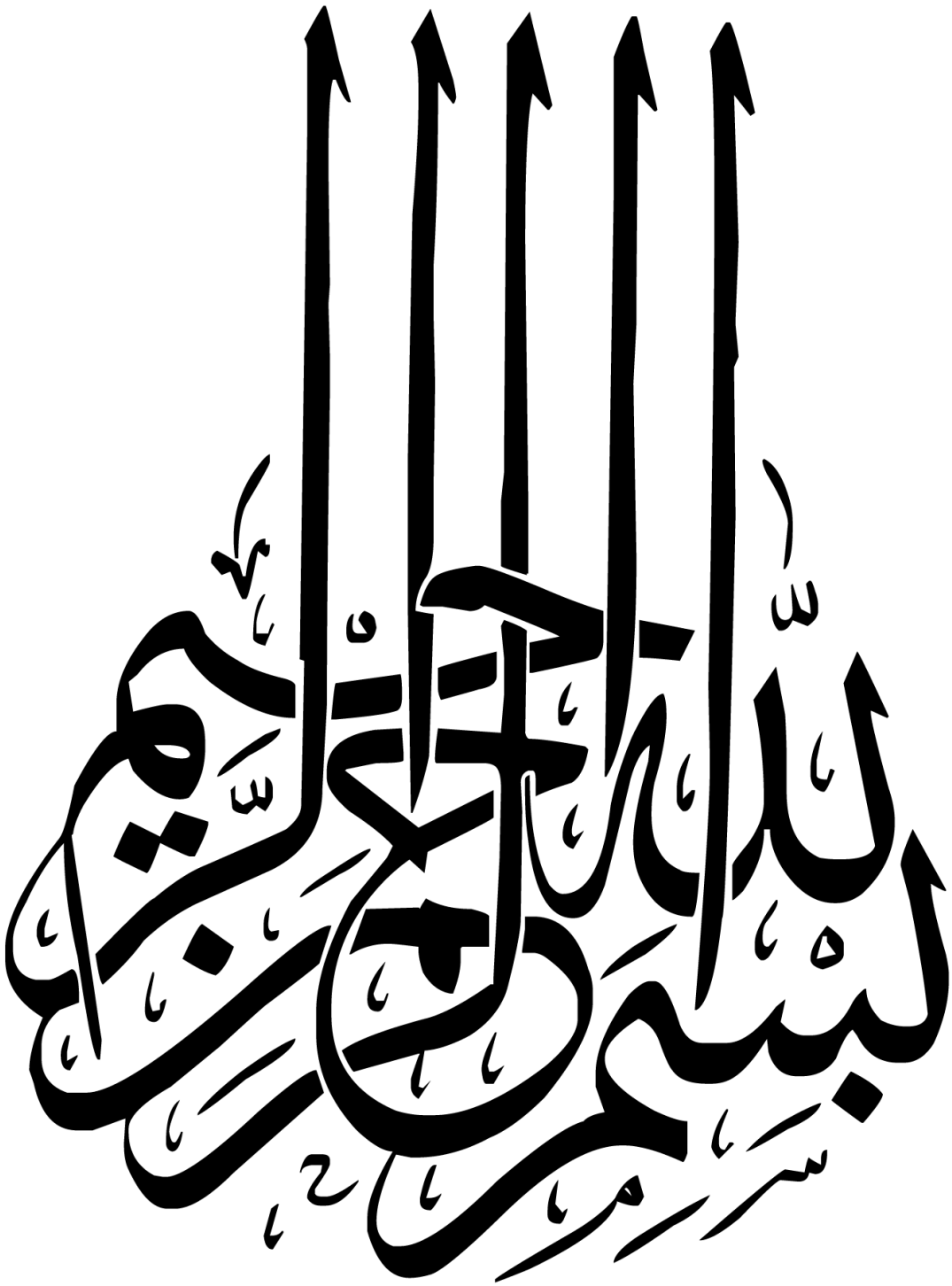
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها

أهدي تخرجي إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى" أبي الغالي"

بعد فضل الله، ما أنا فيه يعود إلى أبي، الرجل الذي لم ينل ولو جزء بسيط مما حصلنا عليه، والرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي الأشواك ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني عند ضعفي وهزلي

"أمي الحبيبة"

لأخوتي وأقاربي، ولكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق، ممتنة لكم جميعا، ما كنت لأصل لولا فضلكم من بعد الله.

شويط ياسمين

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني إلى ما استطعت الوصول إليه لإنجاز هذا العمل المتواضع، لا يطيب الشمر أولا ودوما إلى أن نحمد المولى العزيز حمدا يليق بعظمته وعلو مقامه أن نحاط بعونه فهذا يسر لي أمري ووفقني لإنجاز هذا العمل، كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ الكريم شرقرق سمير" لما قدمه لي من توجيه وإرشاد من خلال إشرافه على تنظيم وتأطير مجهوداتي ومعلوماتي أشكره وأهذي له ثمرة جهدي

كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني على إتمام الجانب التطبيقي في "بنك البدر وكالة 744 سكيكدة"

إلى كل من ساهموا معي

من قريب أو من بعيد ولو

بكلمة أو بدعاء

- شويط ياسمين

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى دراسة آليات إدارة السيولة النقدية في البنوك التجارية، اعتمدنا في دراستنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة من 2018 الى 2019، من أجل قياس نسب السيولة المصرفية ونسب مخاطر السيولة، وكذا التعرف على الأدوات المستخدمة في إدارة السيولة سواءا كانت إيجابية أو سلبية، بالإضافة إلى وضع استراتيجية تتماشى مع البيانات الموجودة حتى لا تقع (في مخاطر السيولة) وعدم كفاية رأس المال. وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل نتائج وتفسيرها، وقد توصلنا للنتيجة التالية، بعد العمل التطبيقي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والنتائج من حساب النسب وجنا أنها تنخفض بنسبة ضئيلة إلا أن هذا الانخفاض لم يؤثر بالسلب على كفاءة عمل المصرف.

❖ **الكلمات المفتاحية:** إدارة السيولة، نسب السيولة المصرفية، خطر السيولة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract:

This study aims to study the mechanisms of cash liquidity management in commercial banks, through the study of the Bank of Agriculture and Rural Development for the period from 2018 to 2019, in order to measure bank liquidity ratios and liquidity risk ratios, as well as to identify the tools used in liquidity management, whether they are Positive or negative, in addition to developing a strategy in line with the existing data so as not to fall into (liquidity risk) and insufficient capital. We relied on the descriptive approach and the experimental approach to analyze and interpret the results, and we came to the following conclusion, after the practical work in Al Badr Bank and the results from calculating the ratios, we found that it decreases by a small percentage, but this decrease did not negatively affect the efficiency of the bank's work.

❖ **Keywords:** Liquidity Management, Bank Liquidity Rations, Liquidity Risk, Bank of Agriculture and Rural Develipment.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	**أ-ب**
الفصل الأول: الإطار النظري	**4-32**
تمهيد	**4**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية وإدارة السيولة	**5-22**
المطلب الأول: عموميات حول البنوك التجارية	**5**
أولا: تعريف البنوك التجارية	**5**
ثانيا: خصائص البنوك التجارية	**5**
ثالثا: أنواع البنوك التجارية	**8**
المطلب الثاني: ماهية السيولة المصرفية	**9**
أولا: مفهوم السيولة المصرفية	**9**
ثانيا: أهمية السيولة	**10**
ثالثا: مصادر السيولة المصرفية	**10**
رابعا: أنواع السيولة	**15**
المطلب الثالث: إدارة السيولة المصرفية	**16**
أولا: مفهوم إدارة السيولة	**16**
ثانيا: مكونات السيولة	**17**
ثالثا: نظريات إدارة السيولة	**17**
رابعا: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية	**18**
المطلب الرابع: لجنة بازل ومخاطر السيولة	**18**

أولا: محاور اتفاقية بازل 3	**18**
ثانيا: واقع إدارة مخاطر السيولة في اتفاقية بازل 2	**19**
ثالثا: اتفاقية بازل 3 وإدارة مخاطر السيولة	**20**
رابعا: مؤشرات مخاطر السيولة	**22**
المبحث الثاني: أساليب ومؤشرات إدارة السيولة في البنوك	**26-23**
المطلب الأول: مؤشرات السيولة المصرفية	**23**
المطلب الثاني: تحديد الاحتياجات اللازمة للسيولة المصرفية وفجوتها	**24**
المطلب الثالث: أدوات إدارة السيولة	**25**
المطلب الرابع: استراتيجيات إدارة السيولة	**26**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**31-27**
المطلب الأول: الدراسات العربية	**27**
المطلب الثاني: الدراسات المحلية	**28**
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	**29**
المطلب الرابع: القيمة العلمية المضافة	**31**
ملخص الفصل الأول	**32**
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي	**55-34**
تمهيد	**34**
المبحث الأول: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"	**37-35**
المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**35**
أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**35**
ثانيا: مراحل تطور نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**35**
المطلب الثاني: تعريف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "البدر"	**36**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**37**
المطلب الرابع: موارد وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**37**
أولا: موارد البنك	**37**
ثانيا: الخدمات التي يقدمها البنك	**38**
المبحث الثاني: بطاقة فنية حول وكالة سكيكدة "744"	**43-40**
المطلب الأول: منحة عن الوكالة والهيكل التنظيمي لها	**40**
أولا: لمحة عن الوكالة 744	**40**

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة 744	**41**
المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة 744	**41**
أولا: مهام الوكالة	**41**
ثانيا: أهداف الوكالة	**42**
المطلب الثالث: موارد الوكالة	**42**
المطلب الرابع: طرق تنمية وكالة 744	**42**
المبحث الثالث: تقييم الكفاءة المالية باستخدام مؤشرات السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**44-53**
المطلب الأول: حساب نسب السيولة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لسنتي 2018-2019	**44**
المطلب الثاني: حساب خطر السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**51**
المطلب الثالث: تحليل كفاءة مؤشرات السيولة في أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**53**
ملخص الفصل الثاني.	**55**
خاتمة	**57**
قائمة المصادر والمراجع	**60**
الملاحق	

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في اس مال مؤسسات أخرى	38
02	الوكالات البنكية التابعة لولاية سكيكدة	40
03	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018	44
04	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2019	45
05	نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR لسنتي 2018-2019	47
06	نسبة السيولة النقدية لبنك **BADR** لسنتي 2018-2019	49
07	نسبة التوظيف لبنك BADR لسنتي 2018-2019	50
08	حساب فائض الأساس لسنة 2018	51
09	حساب فائض الأساس لسنة 2019	51

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	وضائف البنك التجاري	
02	الهيكل التنظيمي للوكالة 744 سكيكدة	

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2018-2019	**63**
02	جدول نتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2018-2019	**65**

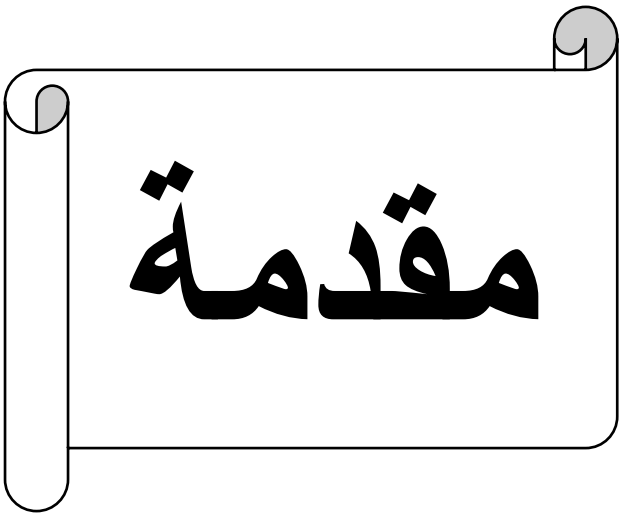
مقدمة

مقدمة

تعتبر البنوك التجارية أهم المؤسسات المالية في أي دولة وذلك نظرا للدور الذي تعلبه في متطلبات التنمية الاقتصادية ويكون من خلال الوظائف التي تقوم بها والخصائص التي تميزها وبالتالي يعتمد نجاحها على مدى قدرتها على إدارة السيولة البنكية التي تمتلكها والتي تتولد في الغالب من الودائع سواء كان مصدرها الأفراد المتعاملين أو البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بحيث يقوم البنك بإدارة السيولة نحو الاستثمار بهدف تحقيق الأرباح والذي يعتبر الهدف الرئيسي والأساسي لأي بنك تجاري، وباعتبار أن إدارة السيولة من المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين لما لها أهمية اقتصادية كبيرة فنجد أن هذا الاهتمام انصب نحو البنوك والمؤسسات الاقتصادية مطالبة بأن تدير سيولتها وتوظفها بأحسن وجه وكفاءة، ومما يجعل أكبر التحديات التي تواجه عمل البنوك هي مشكلة السيولة فارتفاع حجم سيولة البنك يقتضي ضرورة البحث عن مجالات جديدة لاستثمارها أما لانخفاضها فلها تأثير آخر على نشاطها خاصة في حالة السحب من قبل المتعاملين مما يلزمها البحث عن أدوات وآليات جديدة تمكنها من إدارة موجوداتها والنقد التي بحوزتها، بحيث نرى أن المصارف التجارية تهتم أكثر بالسيولة عن غيرها من المؤسسات الوسيطة وهذا راجع لسببين أولا أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدا وثانيا أن قسما كبيرا من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.

وانطلاقا مما سبق نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

❖ كيف تتم إدارة السيولة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

ومن أجل الاتمام بكامل جوانب الموضوع والاجابة على إشكالية الدراسة نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يتم تحديد الاحتياجات اللازمة للسيولة؟
- ما هي العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية؟
- ما هي أدوات واستراتيجيات إدارة السيولة في البنوك التجارية؟

- **فرضيات الدراسة:**

- نسب السيولة ترتبط بعلاقة طردية مع السيولة؛
- تحديد مركز السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بناءا على الموارد المتاحة والمستقبلية؛
- محاور اتفاقية بازل 3 أساسية لتحديد كفاية رأس المال في البنوك التجارية.

- **مبررات اختيار موضوع الدراسة:**

- تم اختيار موضوع الدراسة حسب التخصص الذي أدرس فيه وهو نقود وبنوك؛
- الإطلاع على مدى اهتمام البنوك بآليات إدارة السيولة؛
- هذا الموضوع تمت دراسته سابقا وكانت لي الرغبة في البحث عنه؛
- هذا الموضوع يسمح بالتعرف على نشاطات البنك وجمع المعلومات عنه.

- **أهداف الدراسة:**

- محاولة معرفة مختلف الأدوات والآليات المستخدمة في إدارة السيولة البنكية؛
- محاولة التعرف على مؤشرات ونسب السيولة المستخدمة في البنوك التجارية؛
- محاولة تشخيص الواقع الفعلي موضوع الدراسة وذلك من خلال الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في:

التعرف على مختلف المشاكل والأخطار التي تصيب السيولة في البنوك التجارية ووضع آليات كفؤة لإدارتها وذلك من أجل تحقيق الأرباح الخاصة بها.

- **حدود الدراسة:**

- **البعد المكاني:** المتمثلة في الدراسة التطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- **البعد الزماني:** اقتصرت دراستنا على السنوات من 2018-2019.

- **منهج البحث:**

اتبعنا في دراسة موضوعنا على: المنهج الوصفي وذلك فيما يخص الجانب النظري من مفاهيم عامة ونسب السيولة والمنهج التحليلي من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال الوثائق المقدمة من أجل حساب المتغيرات الموجودة لدي وكذا الربط بين الإطار النظري للبحث والواقع التطبيقي له.

- **صعوبات البحث:**

واجهت في هذه الدراسة صعوبة في الحصول على المعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بالبنك.

- **هيكل البحث:**

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

- الفصل الأول وهو الإطار النظري وقسمناه إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية وإدارة السيولة أما المبحث الثاني ويتضمن أساليب ومؤشرات إدارة السيولة وأخيرا المبحث الثالث والذي يحتوي على الدراسات السابقة.
- الفصل الثاني وهو الإطار التطبيقي وقسمناه إلى ثلاث مباحث حيث المبحث الأول بعنوان نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمبحث الثاني بطاقة فنية حول وكالة سكيكدة أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه تقييم الكفاءة المالية باستخدام مؤشرات السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول:

الإطار النظري

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية أهم المؤسسات المالية النقدية الوسيطة بين العملاء بحيث أن وظيفتها الأساسية قبول الودائع ومنح الائتمان ولضمان عملها فإنها تحتاج إلى سيولة كافية، ومنه تعتبر إدارة السيولة من المفاهيم المهمة في البنوك حيث أن لها أهمية اقتصادية كبيرة وبما تكلفه من غموض وتساؤلات، فالمؤسسات المصرفية مطالبة بأن تدير سيولتها وتوظفها بما يحقق لها الأرباح التي تمثل الهدف النهائي لأي عمل تجاري، ومنه في هذا الفصل فقد تطرقنا بشكل مفصل حول موضوع بحثنا وقسمناه إلى:

المبحث الأول: ويتضمن مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية وإدارة السيولة.

المبحث الثاني: تطرقنا فيه حول أساليب ومؤشرات إدارة السيولة في البنوك.

المبحث الثالث: فيتضمن الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية وإدارة السيولة.

البنوك التجارية أهم المؤسسات المالية في الحياة الاقتصادية لما لها دورا هاما حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في جمع المدخرات من الأعوان الاقتصاديين وتوظيفها لدة أعوان اقتصاديين آخرين وذلك باستخدام أساليب مختلفة لإدارة السيولة والتي تعتبر أساس عمل البنوك ويستخدم مصطلح السيولة في كل المؤسسات الاقتصادية باعتباره النقدية والأموال الجاهزة في الخزينة أي أنه يكتسي أهمية بالغة في العمل المصرفي ومنه في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مختلف المصطلحات الخاصة بالبنوك التجارية وإدارة السيولة.

المطلب الأول: عموميات حول البنوك التجارية:

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية:

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري لهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال[1].

البنوك التجارية هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل، وخاضعة لإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون.

إن البنوك التجارية ويطلق عليها أحيانا بنوك الودائع Deposit Banks، هي تلك التي تتعامل بالائتمان (المباشر وغير المباشر)، وأهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب Demand Deposits والحسابات الجارية Current Accounts، وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود Money Creation[2].

الفرع الثاني: خصائص ووظائف البنوك التجارية:

أولا: خصائص البنوك التجارية:

تميزت البنوك التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال الاقتصادية أنها تتعامل بأموال الآخرين، باعتبارها وسيط مالي وتنشأ عن الوساطة حالة من الغموض، حيث أن طبيعة البنوك التجارية وما تتسم به من صغر في مقدار رأس المال قياسا بالأموال المتاحة للاستثمار إضافة إلى أن معظم أموالها تعود إلى الآخرين وهي ملزمة بإعادتها، جعلت تدقيق أرباح البنك لا تتم إلا من خلال الاستخدام الأكبر لأموال الآخرين (المودعين) في مختلف عمليات التشغيل والاستثمار، ومن المؤكد أنه كلما توسعت اتجاهات البنك في استثمار الأموال المتاحة له كلما أدى ذلك إلى تعظيم أرباحه، لقد خلقت هذه الحقيقة مشكلة استراتيجية لإدارة البنك التجاري، فالمصرف الوسيط لابد وأن يضمن حقوق

---

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، بدون طبعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص13.

[2] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية –المحلية والدولية–**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص39.

المودعين، وهذا لا يمكن أن يتحقق من خلال توفير السيولة الكافية التي تجعله قادرا على تسديد قيم الودائع عند الطلب.

كما أن البنك التجاري لا يمكن أن يحقق الأرباح إلا من خلال الاستثمار في موجودات تولد أكبر قدر ممكن من الربحية، والتي قد تحتاج إلى زمن طويل من جهة ثانية، الأمر الذي يعرض البنك إلى المخاطرة وأن يكون مستعدا لمواجهة أي خسائر محتملة وأن يكون قادرا على امتصاصها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال ما يضمنه البنك كمن أمان للمودعين، هذه التدخلات ساعدت في توفير عدد من السمات وهي: الربحية، السيولة والأمان[1].

1. **الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أن أرباح البنوك أكثر تأثيرا بالتغير في إيراداتها مقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، والعكس صحيح فقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر قد تعرض للإفلاس، وهذا يقتضي من البنك ضرورة السعي لزيادة إيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

ويعتبر الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك ميزة هامة في تحقيق الأرباح على الرغم من التزامه بدفع فوائد على استخدام هذه الأموال.

2. **السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في موارد تستحق عن الطلب، ومن ثم يجب على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بها عند الطلب عليها في أي لحظة، فمثلا إشاكة عدم توافر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم لسحب ودائعهم منه.
3. **الأمان:** يتسم رأس المال بصغر نسبته مقارنة بصافي الأصول المودعة لديه، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، فالبنك لا يستطيع تحمل خسائر تزيد عن نسبة رأس ماله فإذا زادت الخسائر فقد تلتهم جزء من أموال المودعين لديه، والنتيجة هي إعلان البنك إفلاسه.

ومما سبق ذكره نجد أن البنك يسعى إلى ما يلي:

- ✓ تحقيق أقصى ربحية ممكنة؛
- ✓ تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة؛
- ✓ تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان.

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص14-15.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية:

تشمل البنوك التجارية عدة وظائف والتي يمكننا أن نصنفها إلى وظائف تقليدية ووظائف أخرى حديثة:[1]

1. **الوظائف التقليدية:** والتي تشمل ما يلي:

- **قبول الودائع:** تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة وتشكل هذه الودائع إلى (ودائع تحت الطلب، ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإشعار، ودائع ادخارية، موارد الصرف التجاري).

2. **تقديم القروض:** تقوم المصارف التجارية (بالإقراض وكذلك السحب على المكشوف، فتح الاعتماد المستند، خصم الأوراق التجارية)، أي إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة عليها، والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في التواريخ المحددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله.

3. **الوظائف الأخرى للبنوك التجارية:** تطورت وظائف المصارف إلى حد بعيد بحيث أصبحت تقوم:

- تقديم الاستشارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من الصعوبات والمشاكل؛
- إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معها؛
- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد؛
- شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين، ودفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة، خدمات البطاقات الائتمانية؛
- تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض بصيغ مختلفة ولفترات محددة؛
- يعمل البنك التجاري على شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه وإصدار خطابات الضمان.

[1] كموم عبد القادر، **تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية**، دراسات اقتصادية، العدد 29، جامعة الجزائر 3، بدون سنة، ص30-31.

الشكل 01: يبين وظائف البنك التجاري.

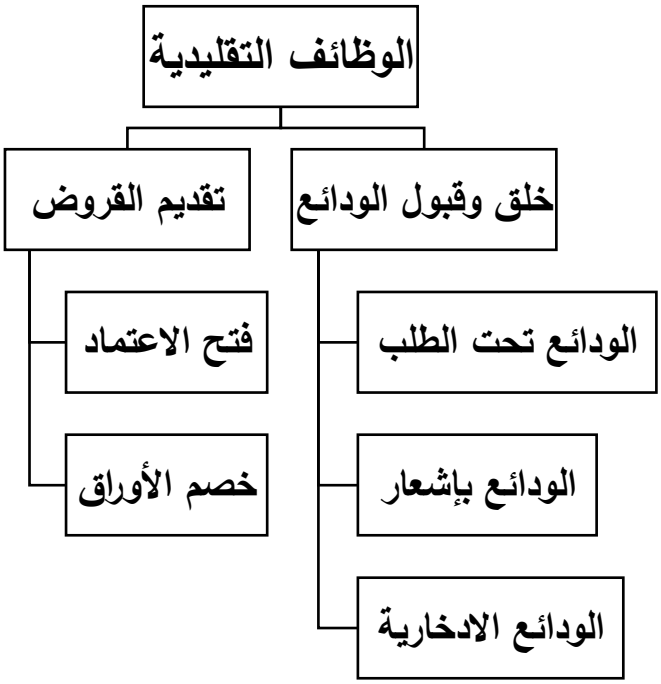

المصدر: كموم عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص31.

الفرع الثالث: أنواع البنوك التجارية:

للبنوك أنواع تتمثل فيما يلي:[1]

أ. **بنوك الفروع:** هي منشآت تتخذ غالبا بشكل الشركات المساهمة ولها فروع في كافة أنحاء البلاد، بحيث تتبع اللامركزية في إدارتها ويتصف هذا النوع من البنوك بأنه:

- يخضع للقوانين العامة للدولة وليس قوانين الولاية التي يقام فيها الفرع؛
- تقوم سياسة الإقراض من هذه البنوك على أساس التمييز بين أجل القروض فهي تمنح قروض قصيرة الأجل تتراوح مدة استحقاقها من 6 أشهر إلى سنة كاملة ويشترط أن تستخدم هذه القروض في تمويل رأس المال العامل وذلك لضمان السرعة في الاستمرار.

ب. **بنوك السلاسل:** هي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها البعض إداريا لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة لها وتقوم هذه البنوك بنشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع ويوجد هذا النوع في الو.م.أ.

ت. **بنوك المجموعات:** هي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياساتها وتقوم بتوجيهها حيث هذا النوع من البنوك طابع احتكاري.

[1] كموم عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص34-35.

ث. **البنوك الفردية:** هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص إذ يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة وتتميز على باقي أنواع البنوك بأنها:

- يقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة؛
- وتعد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديروها من خيرات مصرفية وعلى ما يحوزونه من ثقة المتعاملين ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الدول الرأسمالية.

ج. **البنوك المحلية:** وهي عبارة عن بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو ولاية أو مدينة جديدة.

المطلب الثاني: ماهية السيولة المصرفية:

الفرع الأول: مفهوم السيولة المصرفية:

يشار إلى مفهوم السيولة في البنوك التجارية بأنها قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات الزبائن والمجتمع وبيئة العمل.

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية إذ لا يمكن لإدارة البنك أن تطلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه لأن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والبنك، في حين أن المنشآت غير البنوك تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة والتأثير على سلامة المركز المالي للمنشأة غير البنكية.

وتعرف السيولة البنكية بأنها قدرة البنك على التسديد نقدا لجميع التزاماته، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى النقد، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة.

وعرف أيضا أن السيولة البنكية تتمثل مقدرة البنك على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل عاجل وذلك من خلال النقد المتوفر لديه ومن خلال تحويل موجوداته إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر تذكر[1].

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية أما في معناها الفني فتعني: قابلية الأصل للتحول على نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية

[1] نجلاء إبراهيم عبد الرحمان، تهاني عويد الفارسي، **أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة السعودية للفترة (2010-2019)**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 4، العدد 12، جامعة عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2020، ص113.

بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوبة الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أي أو فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته[1].

أما سيولة الجهاز المصرفي فتعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف لاستثمار هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي.

كذلك يقصد بالسيولة بأنها قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع، والسيولة التامة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، ولذلك يمكن القول بأن السيولة المصرفية التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للبنك، وينبغي أن نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ككل أو النوعي، والسيولة عل مستوى البنك الفردي، فالأول تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان، أما السيولة على مستوى البنك الفردي فإنها تختلف عما سبق فالتحويلات بين البنوك لا تأثير لها على السيولة العامة للجهاز المصرفي ولكن هذه التحويلات تؤثر على السيولة للبنك الذي سحبت منه الودائع.

ويعرفون آخرون السيولة بأنها: احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في الأعمال ومن هنا فإن السيولة يقسم إلى:

- **مفهوم كمي:** ويعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما للإيفاء بالتزاماته المستحقة والمترتبة على المصرف دون تأخير.
- **مفهوم نقدي:** ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، مضاف إليها الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة تسديد التزامات العملاء، أو من خلال الحصول على ودائع جديدة.

[1] أحلام بوعبدلي، وحمزة وعمي السعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص102-103.

الفرع الثاني: أهمية السيولة:

تعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للمصارف لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب Bank Capital Base المصرف الأموال النقدية خارج المصرف، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب، وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات الآتية:[1]

1. الظهور في السوق المالي الحساس اتجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته؛
2. تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت؛
3. يعد مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة؛
4. تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات؛
5. تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات؛
6. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال؛
7. تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

الفرع الثالث: مصادر السيولة المصرفية:

يوجد مصدرين من مصادر السيولة هما:[2]

1. المصادر الداخلية للسيولة: وتشمل الاحتياطات الأولية والثانوية:

أولا: الاحتياطات الأولية: هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائدا، وتتألف هذه الاحتياطات على مستوى المصرف الواحد من أربع مكونات هي:

1. النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية أو الأجنبية والمسكوكات وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكن التزاماتها المصرفية اتجاهها من مواجهة الآخرين، وإن السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يدر أية عوائد، كما أنه يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرض إلى السرقة من الخارج خاصة في المناطق غير الآمنة.

---

[1] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص103-104.

[2] رنيم أحمد سلمان، **تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية "مقارنة بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي"**، قسم المصارف والمؤسسات المالية، جامعة الشام الخاصة، 2019-2020، ص24-25.

2. **الصكوك تحت التحصيل:** وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها أحد الآن.

3. الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المرسلين في خارج البلد، مما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

4. المستحقات لدى المصارف التجارية الأخرى:

والتي تتضمن كل الودائع التي يودعها المصرف لدى المصارف الأخرى، ويتوجب على المصارف أن تحتفظ باحتياطات مباشرة أو غير مباشرة في مصارف أخرى وأن المصارف الأخرى تقوم بتعويض المصارف التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية[1].

5. النقد لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى.

- وتنقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروطتيها القانونية إلى نوعين هما:[2]

- **الاحتياطات القانونية:** تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطات الثانوية الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.
- **الاحتياطات العامة:** وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعض آخر وفقا لسياسته المصرفية.

ثانيا: الاحتياطات الثانوية:

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرها عائد وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة أرباح المصرف.

---

[1] سيرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة –دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية–**، مذكرة ماجستير، قسم ادارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009، ص21.

[2] رنيم أحمد سلمان، مرجع سبق ذكره، ص25-26.

والاحتياطات الثانوية تتكون من جزأين:

- **الأول محدد قانونا:** ويسمى بالاحتياطات القانونية والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة.
- **أما الجزء الثاني** منها بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي أنه من الاحتياطات الثانوية، فيكون محددا تعتبر ادخار يستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إن المصارف التجارية مغيرها من منشآت الاعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها وبالتالي باحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي أن ليس من مصلحتها الاحتفاظ بها يمكن أن تستخدم جزء استثمارات قصيرة الأجل وكشراء الأوراق المالية، والأوراق من أموالها التجارية التي هي إضافة إلى الآن، وهذه هي الاحتياطات مريحة فإنها تتمتع بسيولة عالية ثانوية.

2. المصادر الخارجية للسيولة:

لقد بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاستدانة في سوق المال، وتدعى هذه الاستراتيجية إدارة الديون وتدعو إلى الاستدانة الكافية للأموال وأن المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الإيداع اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، واستدانة الاحتياطي من نافدة الخصومات في المصرف المركزي.

وتعتمد الجرأة التي يتبعها المصرف في إدارة مطلوباته وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطرة والعائد، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة والذي يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك الارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسالمة مركزه الائتماني، وأن من إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانياتها، كما أجبرت الإدارة على الاهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة[1].

ولنفرض أن المصرف قد احتاط لكل شيء من احتياطي قانوني واستوفى السيولة القانونية وقام بتخطيط التدفقات النقدية بحيث يوظف أمواله في قروض قصيرة الأجل ولكونه فجأة تعرض لسحب نقدي مفاجئ، فما هي الإجراءات المتاحة له لمقابلة هذا الموقف؟

[1] رنيم أحمد سلمان، مرجع سبق ذكره، ص27.

1. **في حالة كون السحب مفاجئ ومؤقت:**

لابد للمصرف أن يتدارك هذا السحب ويقرر أن كان هذا السحب مؤقت نتيجة نقص في تحصيل الشيكات بصورة عامة أم شيكات معينة وقد يكون هذا السحب المفاجئ يقوم به كبار المودعين وهنا لابد أن يتصل المصرف بهم لمعرفة أسباب سلوكهم فقد يكونوا قد خططوا إلى إيداع مبالغ كبيرة مستقبلا وأن سحبهم لودائعهم كان مؤقتا وهنا سيتسنى للمصرف مواجهة الموقف بأقل قدر من التعقيد وذلك:[1]

أ. بالاعتماد على أرصدته النقدية؛

ب. أو بالاعتماد على أرصدته النقدية المتوفرة لدى البنك المركزي كأرصدة احتياطية حتى ولو تجاوز الحد الأدنى القانوني أملا في زيادة تدفقاته المالية النقدية، فيتحسن وضعه في الاحتياطي القانوني ولاسيما أن الاحتياطي القانوني قد يحتسب على أساس المتوسط اليومي للعمل خلال الشهر وهنا يمكن تدبير النقص في الاحتياطي القانوني خلال فترة الشهر.

2. **في حالة استمرار السحب المفاجئ:** أما إذا استمر السحب المفاجئ كثيرا ولم تنجح الأساليب الماضية الذكر فله أن يعتمد إلى الاقتراض من البنك المركزي أو إعادة خصم الأوراق التجارية التي قام البنك بخصمها.

3. **في حالة السحب النقدي الغير المتوقع:**

أ. فقد يستخدم المصرف أرصدته الموجودة لدى البنوك الأخرى التي أودعها لديه أقل الخدمات التي تقدمها له تلك المصارف على أمل أن يردها إلى مستواها العادي تقريبا؛

ب. والذي يجعل فيضا من النقد لدى المصرف بحيث لا يستطيع استخدامه فيصبح احتياطيا فعليا يفوق الاحتياطي النقدي ويزيد عن نسبة السيولة القانونية والمخطط لها.

والمصرف الذي يواجه مثل ذلك له أن:

- يستخدم هذا التدفق المفاجئ للإيداع لمقابلة احتياجات السحب المفاجئ لاسيما إن كانت هذه المبالغ قليلة وسعر الفائدة منخفض وتكاليف الاستثمار عالية نسبيا للعائد؛
- أما إن كانت الودائع النقدية المفاجئة عالية وأن من المحتمل تدفقها بكثرة لفترة طويلة فإنه من الضروري لإدارة البنك إعادة النظر في تركيب توظيف أمواله.

[1] رنيم أحمد سلمان، مرجع سبق ذكره، ص28.

الفرع الرابع: أنواع السيولة:

تقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع هي:[1]

السيولة القانونية، السيولة الإضافية، السيولة الاحتياطية.

1. السيولة القانونية:

تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي، وفي هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا ما انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر.

2. السيولة الإضافية:

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليه، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال اية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائدا عاليا وتبلغ نسبة السيولة الإضافية عند البنوك ما يقرب من 30% في المتوسط.

3. السيولة الاحتياطية:

وهي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك نظير رهن أصولها كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو بضائع مرهونة، وفي العادة تلجأ البنوك التجارية إلى الإقراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول للزراعة وهذا التمويل يقتضي توفر السيولة في وقت معين، وتنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت، كذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي عندما تواجه طلبات سحب غير متوقعة، لذلك فإن البنوك تحرص على اقناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن، لتمثل سيولة احتياطية عندها وقت اللزوم.

[1] رنيم أحمد سلمان، مرجع سبق ذكره، ص29-30.

المطلب الثالث: إدارة السيولة المصرفية:

الفرع الأول: مفهوم إدارة السيولة:

تعني قيام الوسيط المالي (المصرف) بإدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في ظل ما يعرف بإدارة محفظة المصرف التي تسعى إلى المواءمة بين (أقصى ربحية ممكنة، تجنب أزمة السيولة، عد التضحية بالمودعين الكبار، وعدم الوقوع بالإعسار المالي ومن ثم الإفلاس).

وتعرف إدارة السيولة بأنها الملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية وتهدف إدارة السيولة في المصرف إلى النقاط التالية:[1]

أ. توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الربحية؛

ب. المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (أسهم، صكوك، ودائع، وكالة استثمارية، ...الخ)، ما قد يعرض المصرف إلى خسائر هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية؛

ت. تحقيق عائد منافس على استثمارات البنك؛

ث. المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك؛

ج. تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن أن تنشأ عند عدم التأكد من المحيط بالأسواق المالية أو بظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات التي يستثمر بها البنك من خلال التنويع لمحفظة الأوراق المالية؛

ح. وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم مع نشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية.

وفي ظل هذه الأهداف المتناقضة يجب أن تكون إدارة المصارف على كفاءة عالية، فمثلا أن زيادة السيولة تفوت على المصرف فرصة الربح، ومن جهة أخرى تعني عدم قيام المصرف بدعم النشاط الاقتصادي في بلده، كما أن نقص السيولة شيء مميت للمصرف وكذلك الجهاز المصرفي، إذن ليس أمام المصرف وادارته سوى المواءمة والتوازن بين الربحية والسيولة من خلال ادارته للموجودات والمطلوبات.

[1] حسن كريم الذبحاوي، **إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي –دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية والاردنية خاصة–**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 4، 2017، ص8–9.

الفرع الثاني: مكونات السيولة:

تتكون محفظة البنك من أصول سائلة وشبه سائلة التي تساعده في مقابلة التزاماته دون أدنى تأخير وهناك مكونان رئيسيان للسيولة هما:[1]

- **السيولة الحاضرة:** وتشمل الأصول الحاضرة كافة الأموال السائلة المتجهة للبنك والواقعة تحت تصرفه وعادة تتكون النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية والايداعات لدى البنوك المحلية والبنك المركزي.
- **السيولة شبه السائلة (شبه النقدية):** وتعبر عن إمكانية البنك في توفير السيولة عن طريق تصفية أو رهن بعضا من أصوله شبه السائلة أو سهلة التصريف مثل: أودونات الخزينة أو الكمبيالات المخصومة والأوراق المالية والتي يعبر عنها عادة بأصول استثمارية لخدمة السيولة وهي عادة قصيرة الأجل ووجود إمكانية التصرف السريع بها بالبيع أو الرهن.

الفرع الثالث: نظريات إدارة السيولة:

هناك العديد من النظريات المتعلقة بإدارة السيولة في البنوك من أهمها ما يلي:[2]

1. **نظرية القرض التجاري:** وفقا لهذه النظرية يجب على البنك أن يقوم بمنح القروض قصيرة الأجل فقط مما يعزز مركز السيولة لديه على أن تكون مواعيد استحقاق هذه القروض ملائمة مع مواعيد استحقاق الودائع لدى البنك، وتناسب هذه النظرية المجتمعات التجارية، ذلك أن أغلب عملاء البنك هم من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة.
2. **نظرية إمكانية التحويل:** تعتمد هذه النظرية على أن سيولة البنك تعتبر جيدة ما دامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد في أسرع وقت وبأقل الخسائر الممكنة، ففي حالة عدم سداد المقترض لما عليه من التزامات مالية مستحقة فإن البنك يقوم بتحويل بعض من احتياطاته الثانوية كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد أو يقوم ببيع جزء من الضمان المقدم من طرف المقترض وعليه يمكن للبنك أن يحصل على السيولة النقدية الكافية عند الحاجة.
3. **نظرية إدارة الخصوم:** ظهرت نظرية إدارة الخصوم في مطلع الستينات من القرن الماضي من طرف البنوك الكبرى لمدينة نيويورك الأمريكية بسبب الضغوط القوية التي كانت تواجهها البنوك في تلك الفترة والتي تلت أزمة الركود الاقتصادي (1960-1961) نظرا للطلب المتزايد على القروض مقابل النمو الضعيف للودائع، ووفقا لهذه النظرية أصبحت البنوك قادرة على توفير السيولة التي تحتاجها عن طريق اللجوء إلى السوق المالية (إصدار شهادات الإيداع، الأوراق المالية قصيرة الأجل وغيرها) دون الاعتماد على سيولة أصولها.

---

[1] خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية –حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) للفترة (2008-2012)**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثالث، ص79.

[2] بونيهي مريم، **الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15، المركز الجامعي تيبازة، 2010، ص119-220.

4. **نظرية الدخل المتوقع:** بعد أزمة الكساد الكبير لعام 1930 أصبحت البنوك تتبع منهجا جديدا لإدارة السيولة لديها يعرف بنظرية الدخل المتوقع، وتقوم هذه النظرية على أساس أن البنك يعتمد في تخطيطه للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، حيث أن البنك عند تقديمه للقروض الطويلة والمتوسطة الأجل يتوقع دخلا من المقترضين يكون على شكل أقساط دورية ومنتظمة مما يوفر للبنك سيولة عالية طول فترة استحقاق القروض.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

تتمثل العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية فيما يلي:[1]

1. **عمليات الإيداع والسحب على الودائع:** في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب الودائع إلى تخفيض نقدية الصندوق لدى المصارف وبالتالي تؤدي إلى تقليص سيولته في حين كلما زاد حجم ودائع زبائنه وكانت حركة ودائعه أكثر استقرارا كانت سيولته مرتفعة.
2. **الوعي المصرفي لدى الجمهور:** نلاحظ في البلدان النامية أن درجة الوعي المصرفي لدى مواطنيها منخفضة إذ أنهم يفضلون أن تكون أموالهم تحت أيديهم وعدم قيامهم باستخدام الصكوك وأدوات الوفاء الأخرى كبطاقات الضمان.
3. **رصيد عمليات المقاصة لدى المصارف:** إن سيولة المصارف تزداد إذا كان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف الأخرى العاملة في البلد.
4. **موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:** البنك المركزي هو السلطة النقدية في البلد يمتلك قدرة التأثير على سيولة المصارف فإذا اعتمد البنك سياسة تقليص عرض النقد في أوقات التضخم فإنه سيخفض من حجم الأرصدة النقدية المتوفرة لديها ويقلل قابليتها على منح القروض من خلال رفع سعر الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي ويحصل العكس عند توسيع عرض النقد.

المطلب الرابع: لجنة بازل ومخاطر السيولة:

الفرع الأول: محاور اتفاقية بازل 3:

جاءت اتفاقية بازل 3 لتعزيز مكانة وصلابة النظام المصرفي الذي عرف العالم مدى هشاشته عقد الأزمة العالمية سنة 2003 فجاء نص الاتفاقية يحتوي على خمس محاور رئيسية من شأنها أن تعزز سلامة النظام المصرفي من حيث كفاية رأس المال وسيولة وتتكون من خمسة محاور مهمة وهي:[2]

المحور الأول: تجعل مفهوم الرأس المالي الأساسي مقتصرا على رأسمال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضاف إليها أدوات رأس المال غير مشروط بعوائد وغير مقيد بتاريخ استحقاق.

---

[1] حسن محسن توفيق المطيري، **السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد 37 الفصل الرابع، 2016، ص5.

[2] بعبط عطاء الله، سيد أعمر محمد، **التشريع القانوني لمقررات لجنة بازل 3 ودورها في إدارة مخاطر السيولة بالمصارف الإسلامية**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، جامعة غرداية، 2022، ص384-385.

المحور الثاني: ينص على تغطية مخاطر الجهات المقترضة القابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات الأسعار في السوق.

المحور الثالث: دخلت نسبة جديدة تقيس نسبة الرافعة المالية والتي تحسب بقسمة إجمال المخاطر داخل وخارج الميزانية على رأس المال وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي.

المحور الرابع: يهدف إلى الحد من اتباع البنوك سياسات اقراض مواكبة أكثر ما يجب فتزايد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمتع أيام الركود الاقتصادي عن الإفراط فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

المحور الخامس: يهتم هذا المحور بمسألة السيولة والتي تبنى أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالمية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما.

أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد والهدف منها أن يتوافر للبنوك مصادر تمويلية مستقرة لأنشطتها.

الفرع الثاني: واقع إدارة مخاطر السيولة في اتفاقية بازل الثانية.

قامت لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية خلال فيفري 2000 بإصدار ورقة بعنوان "الممارسات السليمة لإدارة السيولة في المؤسسات المصرفية" نصت على مجموعة من المبادئ الأساسية، بهدف منح موضوع إدارة مخاطر السيولة المصرفية أهمية أكثر نظرا لعدم منحه اهتماما بحيث جاءت هذه المبادئ في مضمونها لوضع استراتيجيات واضحة ومفصلة تتيح إدارة مخاطر السيولة بكفاءة وفعالية، وهي تتمثل في:[1]

- ضرورة إقامة استراتيجية للإدارة اليومية للسيولة؛
- اعتماد السياسات الرئيسية المرتبطة باستراتيجية إدارة مخاطر السيولة؛
- اتخاذ إدارة البنك للخطوات الضرورية لمراقبة وضبط إدارة مخاطر السيولة؛
- رفع تقارير دولية إلى مجلس إدارة البنك حول وضع السيولة، ورفع تقارير فورية في حالة حدوث تغيرات جوهرية في وضع السيولة الحالية والمستقبلية؛
- توفر وحدة إدارية في البنك لتنفيذ استراتيجية السيولة بكفاءة؛
- استخدام أنظمة معلومات تمكن البنك من تحديد وقياس وضبط ومراقبة واستخراج تقارير حول مخاطر السيولة؛

[1] خلف محمد، أحمد فريد، **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2017، ص204-205.

- تحليل السيولة باستخدام مختلف السيناريوهات مع ضرورة مراجعة الافتراضات المستخدمة لإدارة السيولة وذلك للتأكد من استمرارية سيريانها؛
- قيام البنك بمراجعة دورية للإجراءات الهادفة لتكوين والحفاظ على علاقات الجهات التي تموله، وذلك بهدف تنويع مصادر أمواله وتعزيز قدرته على تسييل موجوداته؛
- وضع خطة طوارئ لإدارة مخاطر السيولة تمكن البنك من التعامل مع أزمات السيولة في حال حدوثها، بحيث تتضمن هذه الخطة الإجراءات الواجب اتخاذها لتعويض العجز في التدفقات النقدية في الظروف الطارئة؛
- وجود نظام ضبط داخلي مناسب لإدارة مخاطر السيولة على أن يتم اجراء تقييم دوري مستقل لفعالية هذا النظام.

الفرع الثالث: اتفاقية بازل الثالثة وإدارة مخاطر السيولة:

تبين من خلال الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2008 أن لعنصر السيولة دور بالغ الأهمية في استقرار النظام المالي والمصرفي العالمي، هذا ما جعل لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية تولي أهمية بالغة للسيولة البنكية، فقد سعت إلى وضع معيار عالمي للسيولة، في هذا الصدد اقترحت اتفاقية بازل الثالثة اعتماد نسبتين لقياس السيولة على مستوى البنك هما:[1]

- ✓ الأولى خاصة بالمدى القصير ويطلق عليها نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل "LCR"وتحسب نسبة الأصول ذات السيولة والتي يحتفظ بها البنك لمدة 30 يوما من التدفقات النقدية لديه وتهدف هذه النسبة إلى جعل البنك يلبي احتياجاته من السيولة ذاتيا في حالة أزمة طارئة قصيرة؛
- ✓ الثانية لقياس السيولة البنيوية أو الهيكلية في المدى المتوسط والطويل وتسمى بنسبة صافي التمويل المستقر "NSFR" والهدف منها هو أن يتوفر للبنك مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

1. نسبة تغطية السيولة "LCR" ونسبة صافي التمويل المستقر رئيسيان لقياس السيولة في بازل "3" الثالثة:

لقياس وإدارة مخاطر السيولة، يقوم المحللون باحتساب وتحديد مؤشرات داخلية تمكنهم من ضبط السيولة على كل من المدى القصير والطويل.

لكل من نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر دورا أساسيا في تحديد وقياس السيولة المصرفية فالأول يقوم بتقييم قدرة المؤسسة الائتمانية في التعامل مع صدمة السيولة على المدى القصير (أقل من 30 يوم) في حين تضمن النسبة الثانية أن للمؤسسة ما يكفيها من الموارد ذات استحقاق مبدئي أكبر من سنة واحدة لتمويل الأصول الطويلة والمتوسطة الأجل.

من جهة أخرى كنتيجة لإعداد الإطار الرقابي الجديد بازل 3 وتزايد أهمية الرقابة المحكمة على مخاطر السيولة نتيجة لما حدث في الأزمة المالية، تم وضع أدوات لرصد وتقييم أي تغيرات في السيولة تعتبر بمثابة مؤشرات يتعين على البنوك تقديمها للسلطات الرقابية تسهيلا لعملية تقييم المخاطر الفعلية للسيولة في البنوك (مثل نسبة تغطية

[1] خلف محمد، أحمد فريد، مرجع سبق ذكره، ص225.

السيولة بالعملة، سلم الاستحقاقات، مصدر التمويل والأصول المتاحة ...إلخ) وذلك بغرض تحقيق احتياجات إضافية للبنك.

2. الأساس المعتمد في وضع نماذج ونسب قياس السيولة البنكية في اتفاق بازل 3:

تدعو متطلبات بازل الثالثة إلى استباق حدوث وضعيات الأزمات، وذلك لتحضير وإعداد المؤسسات البنكية لمواجهة صدمات السيولة على المدى القصير، والتأكد من أن عملية تحويل الموارد المتاحة تتحقق بكل فعالية على المدى الطويل، فمثل هذه الوضعيات يتم تحديدها من خلال ما يعرف باختبارات الضغط (التحمل) "Stress-Tests" المعتمد عليها بصفة أساسية عند إقامة هاتين النسبتين، حيث تشتمل الاختبارات على مجموعة من الأحداث التي تحرص البنوك على الاهتمام بها من خلال تسييرها اليومي للسيولة والتي تشمل كل من:[1]

- **التدفقات الخارجة غير المتوقعة للأموال:** وتتمثل في:

- سحب جزء من ودائع التجزئة؛
- تدفقات نقدية خارجة ناتجة عن انخفاض التصنيف الائتماني؛
- السحوبات غير المبرمجة لأجزاء السيولة غير المستخدمة.

- **تدهور أوضاع التسوق:** تتلخص مظاهرها في:

- خسارة جزئية للقدرة التمويلية؛
- الزيادة في تقلبات الأسواق التي من شأنها أن تؤدي إلى ظهور احتياجات إضافية للسيولة.

- **المخاطر الكامنة في المؤسسة:** من بينها نذكر:

- تدفقات نقدية خارجة في إطار تسوية الديون بغرض التخفيض من مخاطر السمعة؛
- التخفيض من درجة التصنيف الائتماني الممنوح من طرف وكالات التصنيف من شأنه أن يهدد سمعة المؤسسة البنكية ونوعية الائتمان المقدم.

[1] خلف محمد، أحمد فريد، مرجع سبق ذكره، ص226.

الفرع الرابع: مؤشرات مخاطر السيولة:

إن المؤشرات التالية تساعدنا في تشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات لإيصال المعلومة إلى متخذي القرار وبإتباع سياسة من قبل المصرف وبتوجيه من قبل المصرف المركزي ليتمكن المصرف من مواجهة التزاماته تجاه الغير.

إن مؤشرات قياس السيولة تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف ومن أهم هذه المؤشرات:[1]

1. إذا تشير ارتفاع النسبة التالية إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف التي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد والأرصدة لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

2. يشير ارتفاع المؤشر التالي إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر، إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

[1] خلف محمد، أحمد فريد، مرجع سبق ذكره، ص408-409.

المبحث الثاني: أساليب ومؤشرات إدارة السيولة في البنوك.

لإدارة السيولة في أي بنك من البنوك التجارية يتطلب عليها وضع خطط وسياسات وكذلك وضع نسب ومؤشرات للعمل وذلك للحد من الوقوع في أية أخطاء يمكن أن تؤثر على عملها وضمان السير الحسن للمؤسسة بالإضافة إلى جودة عملياتها البنكية لذلك في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مؤشرات السيولة وطرق إدارتها.

المطلب الأول: مؤشرات السيولة المصرفية:

وتستخدم السيولة المصرفية عدد من المؤشرات لقياس سيولة المصرف وهي:[1]

1. **نسبة الرصيد النقدي "Monetary Fund Ratio"**: وتستخرج وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزاماته المصرفية، ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، إذ تبين المعادلة أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعديها، إلا أن ذلك انعكس سلبا على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في الاستثمارات يمكن أن تدر على المصرف بعوائد مالية.

2. **نسبة الاحتياطي القانوني "Légal Réserves Ratio"**: تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المذكور وبدون فائدة، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني علما أن هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في أي أوقات الأزمات، وتقاس بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتتراوح هذه النسبة بين 20-35% حسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة.

[1] بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة "دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد"**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، بدون سنة، ص7؛9.

3. **نسبة السيولة النقدية "Légal Liquidity Ratio"**: وتمثل مقياسا لقدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف إذ أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف وتتراوح هذه النسبة ما بين (30-35%) كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية وهي:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{نقدية وذهب لدى المصرف + أرصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية وأوراق مالية واستثمارات + أدونات الخزينة}}{\text{اجمالي الودائع بالعملة المحلية + المبالغ المقترضة في البنك المركزي + مستحقات المصارف + صكوك وخطابات وحولات مستحقة الدفع}} \times 100$$

4. **نسبة التوظيف "Inversement Ratio"**: تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف، وأن ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض، إلا أنه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحوبات المودعين، وتحسب وفقا المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلفيات}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه، أن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، أي أن السيولة تزداد بزيادة كل من نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية وانخفاض نسبة التوظيف.

المطلب الثاني: تحديد الاحتياجات اللازمة للسيولة المصرفية وفجوتها:

إن تحويل مطلوبات المصرف إلى موجودات مدرة للعائد مع العمل على جعل مخاطر الائتمان في حدها الأدنى والمحافظة في الوقت نفسه على موجودات سائلة كافية لما يجعل مخاطرة عدم القدرة على تلبية طلبات السحب المقدمة من المودعين في أدنى حد ممكن هي الوظيفية الرئيسية لإدارة السيولة والتي تقوم بها بهدف تعظيم العائد على الموجودات المدرة لها.

وبعد تحديد حجم السيولة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف التجارية من الأمور التي تحظى باهتمام إدارات المصارف، ذلك لأن زيادة السيولة في المصارف يجعلها تضحي بأرباح يمكن تحقيقها ولو تم توظيف تلك الأموال جيدا، ومن ناحية أخرى فإن نقص السيولة يمكن أن تؤدي إلى اهتزاز الثقة بالنظام المصرفي الأمر الذي ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، وتعد الخبرات السابقة والقدرة على التنبؤ بالأحداث المحتملة من أهم العوامل التي تساعد المصارف على تقدير احتياجات السيولة في المستقبل.

وللتعرف على مركز السيولة الذي يتمتع به المصرف لابد له من التعرف على الموارد المتاحة حاليا والمتوقعة في المستقبل ومقارنتها باحتياجاته المالية، وبالرغم من أن القانون عادة ما يحدد (حد أدنى) لنسبة السيولة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف، فإن احتياجات السيولة تختلف من مصرف لآخر حسب طبيعة العمليات وأنواع الموارد المتاحة ولأنه من غير الممكن التأكد 100% من حجم الطلب المستقبلي على القروض أو السحوبات من الودائع ومتطلبات السياسة النقدية فإن أي مدير سيولة في مصرف ما لا يستطيع أن يقدر بدقة احتياجات السيولة قصيرة أو

طويلة الأجل ذلك أن المستقبل غير مؤكد ولا يمكن للتنبؤ الطبيعي فيه أن يكون دقيقا مما يجعل إدارة السيولة تحاول وبكل ما تمتلك من خيرات التنبؤ باحتياجات السيولة خلال المدة القادمة وذلك بالاعتماد على تقديرها الذاتي.

وهناك الكثير من التغيرات على الصعيد الاقتصادي التي تؤثر في معدلات السحب من الودائع والطلب على القروض، منها التغيرات الموسمية والدورية فضلا عن التغيرات غير المنتظمة.

وفيما يخص فجوة السيولة المصرفية: يقصد بها الفجوة الناتجة بسبب الفرق بين الموجودات السائلة والمطلوبات المتقلبة أو المتغيرة أو ما يطلق عليها بالمصادر المالية المتقلبة، إضافة متى تكون مصادر واستخدامات الأموال غير منسجمة، عندها يكون لدى المصارف فجوة سيولة مقاسة بحجم الفرق بين مصادر الأموال واستخداماته[1].

المطلب الثالث: أدوات إدارة السيولة:

إن الغرض من إدارة السيولة هو التأكد من قدرة البنك على مواجهة جميع التزاماته التعاقدية في آجال استحقاقها، وتتمثل العناصر الأساسية لإدارة السيولة بشكل فعال فيما يلي:[2]

- نظام جيد لإدارة المعلومات؛
- سيطرة مركزية على السيولة؛
- تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار بدائل مختلفة؛
- تنويع مصادر التمويل؛
- وضع خطة للحالات الطارئة؛
- يجب أن يكون المراقبون على دراية بأسلوب إدارة البنك لموجوداته والتزاماته وترتيباته التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على السيولة الكافية؛
- يجب أن يكون للبنك قاعدة تمويلية متنوعة من حيث مصادر التمويل ومن حيث التحليل المفصل لمواعيد استحقاق الالتزامات؛
- يجب على البنك أن يحافظ على مستوى كاف من الموجودات السائلة.

[1] مروج طاهر هذال المرسومي، **تأثير مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي –دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة–**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، بدون سنة، ص81–82.

[2] بونيهي مريم، مرجع سبق ذكره، ص221.

المطلب الرابع: استراتيجيات إدارة السيولة:

تستعمل المصارف وسائل متعددة في إدارة سيولتها النقدية سواء في جانب تغطية العجز أو في جانب استثمار الفائض النقدي ومن تلك الوسائل:[1]

1. **إدارة سيولة الأصول:** إن المصارف تعتمد على إدارة الموجودات للحفاظ على السيولة في مواجهة التحولات في أصول العملاء، هذه الاستراتيجية تقوم على أساس الأصول السائلة والتي تعتبر بديلا للنقد، وتتميز هذه السياسة بما يلي:
   - استقرار أسعارها؛
   - إمكانية تحويلها إلى سيولة بسرعة؛
   - التحول من نقد أصل أو العكس بدون خسارة أو مع خسائر منخفضة.

   علما أن هذه الاستراتيجية تتميز بالتكلفة نوعا ما وتظهر بالجوانب الآتية:
   - انخفاض عوائد الأصول السائلة في العادة؛
   - خسارة الأرباح المستقبلية على الموجودات التي يتم تسييلها؛
   - حدوث خسائر محتملة في رأس المال في حالة ارتفاع أسعار الفائدة؛
   - تكاليف المعاملات التي تقع على الموجودات التي يتم تصفيتها.
2. **إدارة سيولة الخصوم:** الاستراتيجية التي تلجأ إليها المصارف الكبيرة والتي لها مكانة ثابتة في السوق المصرفية لأنها تعتمد على سمعة المصرف ووضعه المالية وهي استراتيجية خطيرة جدا ولعل سبب ذلك يرجع إلى:
   - التقلبات في أسعار الفائدة؛
   - ارتفاع نسبة الشك (عدم التأكد) فيما يتعلق بالدخل الصافي للمصرف؛
   - عادة يكون لجوء المؤسسات المالية إلى الاقتراض متوافقا مع حالة السوق السيئة من حيث التكلفة وتوفير التمويل.
3. **استراتيجية الإدارة المتوازنة:** هي عبارة عن فن وعلم لاختبار أفضل تشكيلة من الأصول لمحفظة أصول المصرف، وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظة الخصوم، وتعد هذه الاستراتيجية وسط بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الالتزامات بمعنى أن على المصرف الاحتفاظ بموجودات سائلة مع لجوئه عند الضرورة إلى الاقتراض (من السوق النقدي) وتعتبر شكلا من أشكال إدارة الموجودات والمطلوبات وهذه الاستراتيجية هي التي تهتم بجانب السيولة أكثر من اهتمامها بالربحية والمديونية.

[1] حسن كريم الدبحاوي، مرجع سبق ذكره، ص9-10.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

المطلب الأول: الدراسات العربية:

- **دراسة سرمد عبد الجبار الخير الله، زينة ناظم حمادي، السيولة المصرفية ودورها في تطوير القطاع المصرفي، مجلة أهل البيت، العدد 31.**

تناولت الدراسة:

حظت السيولة المصرفية ولا تزال تحظى باهتمام الباحثين والمصارف على حد سواء بوصفها هدفا رئيسيا من أهداف وأداة حيوية مواجهة الالتزامات المالية للمصارف، وتتلخص فكرة البحث أثر السيولة على تطور القطاع المصرفي ولتحقيق ذلك تم استخدام مؤشرات السيولة المصرفية (نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف)، والتي كانت على عينة من المصارف العراقية التجارية وهي (مصرف بغداد، مصرف الأهلي التجاري العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف دار السلام للاستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف بابل) وعليه قام البحث على جملة من الأهداف أهمها (تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL).

- **دراسة جعفر جمعة محيل محسن، تقييم كفاءة إدارة السيولة المصرفية في الجهاز المصرفي العراقي باستعمال أسلوب تحليل مغلق البيانات للمدة 2002-2019، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 75، الجامعة المستنصرية سنة 2022.**

تساهم إدارة السيولة المصرفية الكفؤة في الجهاز المصرفي في تقليل احتمالية التعرض للمخاطر المصرفية التي يمكن أن تتعرض لها المصارف التجارية بشكل مستمر والمتمثلة بعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها في تاريخ الاستحقاق وتعتبر مخاطر السيولة من أصعب المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي، فهذا يهدف البحث للتعرف على العلاقة بين مؤشرات السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة المصرفية من خلال برنامج تحليل مغلق البيانات لقياس وتحليل كفاءة الجهاز المصرفي العراقي باعتبار الأولى مدخلات والثانية مخرجات في عملية تقييم كفاءة إدارة السيولة لعينة البحث.

فإن مشكلة الدراسة في كون الجهاز المصرفي يعاني من عدم الاستقرار في البيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية والتقلبات الشديدة والصدمات المتنوعة ألقت بظلالها على عدم اليقين بالمستقبل مما يجعل التشاؤم يسود بين أصحاب المصارف التجارية ولاسيما الخاصة ومن هذا يستلزم فحص كفاءة الجهاز المصرفي العراقي وفق هذه البيئة كون السيولة عامل مهم ليكون الاقتصاد مهم وفي أمان عالي.

- **دراسة فرح يعقوب، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي –دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي، مذكرة ماجستير، قسم إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سنة 2017.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها ومصادرتها، وأهمية السيولة ومخاطرها على العمل المصرفي، وتقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها وتقييم الربحية من خلال معدلاتها، كما تهدف إلى التحقق من مدى تطبيق بنك بيمو السعودي الفرنسي لنسب السيولة الواجب الاحتفاظ بها وتقييده بقرارات مصرف سورية المركزي من جهة وتحقيقه أرباح وعوائد مناسبة لأصحاب حقوق الملكية من خلال الاستثمار الأمثل للموارد من جهة أخرى.

يتألف مجتمع الدراسة من بنك بيمو السعودي الفرنسي وهو أول مصرف سوري خاص ليؤسس على أراضي الجمهورية العربية السورية منذ أربعين عاما، وقد باشر عمله عام 2004.

وقد تمت الدراسة من خلال إجراء مقابلات معمقة مع عدد من المدراء في بنك بيمو ومراجعة التقارير السنوية للبنك واستخدام التحليل المالي لأهم نسب ومؤشرات السيولة والربحية.

خلصت الدراسة إلى أن إدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو تتم بدراسة وتحليل المؤشرات المالية وأن البنك حقق نسب سيولة مرتفعة وتزيد عن نسب السيولة القانونية، كما تمكن من تحقيق نسب ربحية مقبولة بالرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها الجمهورية العربية السورية.

وانتهت الدراسة بالتوصيات التي يمكن إيجازها بالتالي: أن لدى بنك بيمو أرصدة نقدية غير مستعملة، لذلك توجب على إدارة البنك استغلال وتوظيف هذه الأموال في أوجه الاستثمار المختلفة لتحقيق معدلات ربحية أعلى وتحسين الإيرادات وضرورة توظيف المزيد من الأموال بعملية الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية.

المطلب الثاني: الدراسات المحلية:

- **دراسة رجراج وهيبة، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05، سنة 2014.**

تقوم البنوك التجارية بدور الوساطة بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي والمقترضين الذي يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، ولهذا فهي تحرص على إدارة محفظة متنوعة من الودائع ومختلفة الآجال، وعليه فإن جوهر نشاطها يتحدد بالكيفية التي تسمح لها بالاستخدام الأمثل للموارد المالية التي بحوزتها عن طريق البحث عن أفضل السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق التوازن بين السيولة، الربحية، الأمان (الملاءة)، وتعتبر إدارة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه البنوك التجارية بصورة عامة، فانخفاضها يؤدي إلى عدم توفر السيولة لمقابلة احتياجات المودعين والدائنين وارتفاع مستوياتهم يولد مشكلة فائض السيولة بسبب افتقارها للطرق المناسبة لاستثماره وتوظيفه.

- **دراسة فاروق فخاري، نورة زبيري، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 02، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر.**

يهدف هذا المقال لمعالجة موضوع إدارة مخاطر السيولة البنكية واشكالية التحكم فيها على مستوى البنوك، حيث تم التعرض لمفاهيم وأبعاد السيولة البنكية ثم القيام بتحليل آليات الإدارة السليمة لمخاطر السيولة من خلال تحديد أهم الأساليب والأدوات الكمية المستخدمة في قياس مخاطر السيولة البنكي، إضافة إلى التعرض لآليات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية في اتفاقيتها الثالثة، كما هدف هذا البحث إلى محاولة الإشارة لأهم المبادئ الاحترازية التي تقوم عليها عملية إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث تبين بأنه يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال البنكية في مجال إدارة المخاطر البنكية بشكل عام وفي مجال إدارة مخاطر السيولة بشكل خاص، حيث كان النظام 11-04 الصادر سنة 2011 والمحدد لآليات القياس والرقابة على خطر السيولة البنكية صورة واضحة لأهم النظم الاحترازية الواردة في اتفاقية بازل 3، الأمر الذي من شأنه أن يثمن مجهودات النظام البنكي الجزائري في تطوير عمل بنوكها التجارية وتقليص دارة المخاطر المصاحبة لطبيعة عملها.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية:

- **Shuhrat Davronov, liquidity management in commercial Banks of Uzbekistan, Asian journal of management sciences and education, Vol 5(2), Banking and finance Academy of the Republic of Uzbekistan, Tashkent, April 2016.**

هذا المقال مخصص لإعادة تشكيل الآليات القائمة لإدارة السيولة في ممارسة البنوك التجارية، بالإضافة إلى ذلك يقدم وصفا وتجميعا للمناهج النظرية لإدارة السيولة في البنوك التجارية، كما قمنا بصياغة المتطلبات الرئيسية للآلية عملية إدارة السيولة، علاوة على ذلك فإنه يقترح ويفسر نتائج اختبار النموذج الرياضي للتحليل والتنبؤ بتدفقات البنكية بطريقة "Arima".

وهدف المقال إلى:

- ✓ النموذج حسابي يضمن الحصول على تقييم موضوعي للوضع المستقبلي للسيولة المصرفية ثم اختباره علميا وقد أظهرت الأبحاث أنه يمكن التنبؤ بشكل موضوعي بالحالة المستقبلية لالتزامات البنك بالإضافة إلى التدفقات النقدية للبنك وقد أجرينا هذه الحسابات باستخدام طريقة "Arima" على أساس تحليل قاعدة البيانات التاريخية للبنك.
- ✓ من النتائج المهمة لتطبيق نموذج "Arima" أنه يمكن تنفيذ الاجراء المقترح لكل من المستخدمين الداخليين والخارجيين، سيكون من المفيد للمستخدمين الداخليين معرفة توقعات السيولة، كما سيكون من المفيد بالنسبة للمؤسسات الخارجية البحث عن ديناميكيات الأموال التي اجتذبت البنك وتقييم مخاطر السيولة المستقبلية.

- **Olagunju Adebayo Adeyanju Olan ewaju David, Olabode oluwayinka Samual, Liquidity management and commercial Banks probitability in Nigeria, Research journal of Finance and Accounting, Vol2, No 718, Redemer's university 2011.**

هذه الدراسة إدارة السيولة وربحية البنوك التجارية المشتركة في نيجيريا، حيث كانت الأهداف الرئيسية للدراسة هي العثور على دليل تجريبي على الدرجة التي تؤثر بها إدارة السيولة الفعالة على الربحية في البنوك التجارية وكيف يمكن للبنوك التجارية أن تعزز مراكز السيولة والربحية لديها بالنظر إلى طبيعة المسح تم تطبيق الأساليب الكمية للبحث في محاولة لتحقيق أهداف الدراسة، تم التوصل إلى العديد من النتائج من خلال تحليل كل من الاستبيان المنظم وغير المنظم حول إدارة البنوك والتقارير المالية للبنوك التي تم أخذ عينات منها، ثم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر الأولية والثانوية من خلال جمع البيانات وتجميعها في جدول النسب المئوية والتوزيع، حيث قمنا بصياغة فرضية ثم اختبارها احصائيا من خلال تحليلات بيانات ارتباط بيرسون، وتشير النتائج المستخلصة من اختبار هذه الفرضية إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية، هذا يعني الربحية في التجارة.

تتأثر البنوك بشكل كبير بالسيولة والعكس صحيح، وخلصت الدراسة إلى أنه من أجل نجاح العمليات والبقاء لا ينبغي للبنوك التجارية المساومة على إدارة السيولة الفعالة وأن كلا من السيولة وفائض السيولة هما "أمراض مالية" يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تآكل قاعدة أرباح البنك لأنها تؤثر على محاولة البنك، لتحقيق مستوى ربحية عالية، أخيرا: توحي: يجب على البنك المركزي أن يشجع الحفاظ على سياسة نقدية دنيا مرنة [MPR] أو معدل العد لتمكين البنوك التجارية من الاستفادة من التدابير البديلة للاجتماع، طلبات السحب غير المتوقعة، وتقليل الميل إلى الحفاظ على فائض النقد الخامل على حساب الربحية، وينبغي للسلطة النقدية على سبيل الاستعجال لتشجيع وإضفاء الشرعية على جميع بطاقات الائتمان وفرض استخدام الشيكات لمبالغ ضخمة في المعاملات التجارية اليومية.

يجب على الباحثين المهتمين أن يساهموا في الحديث في نفس المجال من هذا البحث في نطاق واسع باستخدام تاريخ ومنطقة تغطية أوسع.

- **Ali abdi Sheikhdom, effect of liquidity management on financial performance of commercial banks in Mogadishu Somalia, international journal for Research in Business management and Accounting, Vol2, MSC Business administration finance of Jomo Kenyatta university of agriculture and technology, 5 May 2016.**

كان الغرض من الدراسة اجراء مسح لأرباع إدارة السيولة التي تؤثر على الأداء المالية للبنوك التجارية في مقديشتو الصومال ثم استخدام تصميم Stuty هو المسح الوصفي، وكان عدد سكان تايجيت للدراسة 112 من البنوك التجارية في مقديشتو، تم اختيار عينة من 87 مشاركا باستخدام صيغة Slogvar، استخدمت طرق جمع بيانات الاستبيان المتضمن كان أسلوب عينة الاختيار أي كان منهجا هادفا أو حكيما، ثم تحليل البيانات باستخدام نسخة SPSS.

كانت النتائج الرئيسية هي أن محركات إدارة السيولة كان لها تأثير إيجابي على أداء البنوك التجارية في مقديشتو الصومال وأشارت النتائج الاجمالية إلى وجود علاقة خطية مهمة بين إدارة الذمم المدينة والحسابات المستحقة الدفع وإدارة النقد على الأداء المالي للبنوك التجارية في مقديشتو واستندت الاستنتاجات إلى أهداف الدراسة بأن

محركات إدارة السيولة كان لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية، أظهرت النتائج أنه تم العثور على محركات إدارة السيولة للتأثير بشكل ملموس وايجابي على الأداء المالي للمصارف التجارية في مقديشتو الصومال، وتدعم نتائج الدراسة، الرأي القائل بأن محركات إدارة السيولة لها تأثير كبير على الأداء المالي، من المستحسن ان يدرس المديرون ويختاروا السائق الذي يناسب بنوكهم من أجل تحقيق أقصى قدر من الأداء.

المطلب الرابع: القيمة العلمية المضافة:

من خلال ما درست وبحثت عن موضوع تخرجي والمتمثل في آليات إدارة السيولة في البنوك التجارية وباقي الدراسات السابقة سواء العربية المحلية والأجنبية ودراستي الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن آليات إدارة السيولة تختلف من بنك إلى آخر وذلك حسب حجم السيولة المتوفرة لديها من مدخلات ومخرجات وطريقة عمله والمؤشرات التي تعتمد عليها، بحيث نرى أن كفاءة أي بنك تتوقف على مدى وضع الاستراتيجية الجيدة في التحكم في موجودات البنك وتحويلها إلى سيولة في وقت قصير وكذا الاستخدام الأمثل لفوائضه والبحث عن سبل جديدة لاستثمارها

بالإضافة أن نسب السيولة المستخدمة في إدارة السيولة هي نسب الرصيد النقدي لنسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة النقدية، نسب التوظيف والغرض منها هو تحديد الاحتياجات اللازمة للبنك وتحديد الفجوة بين أصوله وخصومه وأيضا جاءت محاور اتفاقية بازل بمجموعة من النسب لتحديد الأخطار التي قد تنجم عن عدم كفاية رأس المال.

ملخص الفصل الأول:

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية يرتكز نشاطها الأول في قبول الودائع ومنح الائتمان وتقديم خدمات مصرفية مختلفة وتتميز عن غيرها من المنشآت الاقتصادية الأخرى كونها تتعامل بأموال الآخرين كوسيط مالي تشمل وظائفها في قبول الودائع وتقديم القروض وتمويل مشروعات التنمية وغيرها كما يختلف أنواعها من بنوك الفروع، السلاسل، المجموعات والبنوك الفردية والمحلية.

وللبنوك التجارية سيولة مصرفية والتي يقصد بها قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير في غضون فترة قصيرة، وتتكون محفظة البنك من أصول سائلة وشبه سائلة التي تساعده في مقابلة التزاماته دون تأخير، كما يهدف هذا الفصل إلى التعرف على إدارة السيولة وآليات العمل بها وأكد على ذلك من خلال ما جاءت به محاور اتفاقية بازل 2 و3 لتعزيز مكانة النظام المصرفي وإدارة مخاطر السيولة وتشخيصها وقياسها ومعالجتها

ولإدارة السيولة في البنوك التجارية أحطنا بأهم المؤشرات لتحديد احتياجاتها والتعرف على مركز السيولة الذي يتمتع به المصرف وكذلك التعرف على الموارد المتاحة والمتوقعة في المستقبل ومقارنته باحتياجاته المالية، كما وضعت أدوات بغرض التأكد من قدرة البنك على مواجهة جميع التزاماته التعاقدية في آجال استحقاقها، وفي الأخير وللتأكد من حسن سير عمل البنوك لابد من وضع استراتيجية جيدة سواء كان ذلك من جانب تغطية العجز أو في استثمار الفائض النقدي.

الفصل الثانـي:
الإطار التطبيقي

تمهيد

من أجل توضيح العناصر التي درست في الفصل الأول قمنا بدراسة تطبيقية بهدف مقارنة الجانب النظري مع الجانب التطبيقي وكان محل الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744 وقد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث أن:

المبحث الأول: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR".

المبحث الثاني: بطاقة فنية حول وكالة سكيكدة 744.

المبحث الثالث: تقييم الكفاءة المالية باستخدام مؤشرات السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR":

في هذا المبحث سوف نتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة وسوف نتطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى إنشاءه ومراحله أي سنقوم نبذة عن هيكل تنظيمه موارده وخدماته.

المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور نشاط بنك الفلاحة والتنمية:

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيتها للقطاع العمومي أسس البنك في إطار إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، بمقتضى المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم: 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982، حيث نشر القرار في الجريدة رقم 11 في 16 مارس 1982، وبعدها تم تسجيله في قائمة المؤسسات المالية، كما نصت المادة 02 من المرسوم على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية له شخصية قانونية واستقلالية مالية، ويعتبر تاجرا في كل تصرفاته مع الغير ومن ثم فهو يخضع إلى:

- القواعد العامة المتعلقة بنظام القرض والبنك؛
- الترتيبات القانونية والتنظيمية سارية المفعول فيما يتعلق بأهدافها وأعماقها وهيكلها؛
- القواعد المنصوص عليها في القانون الداخلي.

وكما نصت المادة 01 من المرسوم على أن المقر الاجتماعي للبنك في البليدة ويمكن للبنك فتح فروعه ووكالاته وشبابيكه في إطار تنظيم لا مركزي يتماشى مع الأهداف المرسومة له بالتجانس مع السياسة التنموية والحكومية المتفق عليها، تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة برأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى نظام التخصص، بحيث أصبح كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها، أما حاليا فيقدر بـ 33.000.000.000دج مقسم إلى 33000 سهم قيمته الأحادية 1000000 دج مكتتبة من طرف الدولة.

الفرع الثاني: مراحل تطور نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لقد مر بنك الفلاحة والتنمية بعدة مراحل وهي:

1. **المرحلة الأولى من 1982-1990:** في هذه المرحلة انصب اهتمام البنك حول تحسين موقعه في السوق والعمل على ترقية العالم الريفي وتكثيف فتح الوكالات.
2. **المرحلة الثانية من 1991-1999:** تمكن البنك من توسيع نشاطه ليشمل قطاعات أخرى، وتعميم استخدام الإعلام الآلي، حيث:

- **سنة 1991:** انخرطت في "SWIFT" والمتمثلة في Society for world Interbank Financial Télécommunication.

- لمعالجة وتنفيذ العمليات الخارجية.
- **سنة 1992:** تم وضع نظام "SYBU" يساعد على أداء العمليات المصرفية بواسطة Télétraitement، بالإضافة إلى تعميم استعمال الإعلام الآلي في كل العمليات الخارجية. Society for world Interbank
- **سنة 1993:** أدخلت الإعلام الآلي كل العمليات المصرفية على مستوى البنك.
- **سنة 1994:** ظهور خدمة بطاقة السحب "بدر".
- **سنة 1995:** معالجة جميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي عن بعد.
- **سنة 1998:** العمل ببطاقة السحب "CIB".

3. **المرحلة الثالثة من 2000-2006:** تميزت هذه المرحلة بمساهمة البنك في تعميم الاستثمارات ودعم برامج الإنعاش الاقتصادي وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووقفت ما يلي عبر هذه السنوات:

- **سنة 2000:** فحص واكتشاف نقاط الضعف والقوة ووضع الاستراتيجيات المناسبة لعمل البنك وفق المعايير العالمية.
- **سنة 2001:** القيام بالتطهير المالي والمحاسبي وتقليص مدة العمليات المصرفية اتجاه الزبائن.
- **سنة 2004:** ادخال تقنية جديدة تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة وتعميم استخدام الشبابيك الآلية بواسطة بطاقات الدفع.
- **سنة 2006:** تم ادخال نظام المقاصة الالكترونية وذلك من أجل تحقيق الأمان والشفافية والثقة في التعاملات ومحاربة الغش والاختلاسات.

المطلب الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "البدر":

كونه بنك شامل وجواري، يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر البنك" مؤسسة مالية وطنية تم انشاؤها في 13 مارس 1982 كما أنها تعتبر من حيث الشكل القانوني بمثابة شركة ذات أسهم

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" منذ نحو أربعين سنة على تدعيم تنمية إقليمية ومشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات، وهي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعما لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه

من أجل تحقيق رضا الزبائن بأكبر قدر ممكن، يجند بنك "البدر" أكثر من 7000 موظف مع فريق يتكون من 1200 مكلف بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم عبر 321 وكالة و39 مجمع استغلال جهوي موزعة عبر التراب الوطني، بالإضافة إلى نظام معلومات جديد لمزيد من الأمان، السهولة، الفعالية والسرعة[1].

[1] WWW.Badr-Bank.dz, consulté le 25 mai 2023 à 14 :19.

ويتميز البنك بما يلي:

- **بنك يمول الاقتصاد الوطني:** وذلك لتمويله لمختلف النشاطات.
- **بنك قريب من الزبائن:** انتشار فروعه عبر ربوع الوطن.
- **بنك متكامل:** وذلك من خلال تحقيق العمليات البنكية بتمويل الاستغلال وهذا ما يكسبه رأس مال تقني متكامل.
- **بنك يسعى لتحقيق أحسن الخدمات:** وهذا يكون عن طريق التكنولوجيا ونظام المعلومات في الوكالة بالإضافة إلى مشروع "BADR consult" الذي يسمح للزبائن للاطلاع على حساباتهم عن بعد.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يوجد نوعين من التنظيم في البنك وهما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

1. التنظيم المركزي: ويضم:

أ. مجلس اداري لرئاسة المدير العام (P.D.G)؛

ب. مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد.

2. التنظيم اللامركزي: ويضم:

- **المجموعة الجهوية للاستغلال (GRE):** وهي تتولى مهمة تنظيم، مراقبة متابعة وتنشيط الوكالات المصرفية التي تحت مسؤولياتها، وغالبا ما تكون ولائية ويمتلك البنك 41 وكالة جهوية للاستغلال منها 6 في طور الإنجاز: برج بوعريريج (034)، غليزان (052)، عين الدفلى (050)، تيزي وزو (058)، بومرداس (053)، الطارف (054).
- **الوكالة المحلية للاستغلال (ALE):** وتتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي تابعة للمديرية العامة وتكون تحت رقابة المجموعة الجهوية للاستغلال، حيث أنها تقوم بمعالجة العمليات في مختلف مناطق تواجدها وتدخل في علاقة مباشرة مع الزبائن ويمتلك البنك حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال عبر ربوع الوطن واها وكالة مركزية مقرها الجزائر العاصمة.

المطلب الرابع: موارد وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الفرع الأول: موارد البنك:

تتمثل موارد البنك فيما يلي:

1. رأس مال البنك.

2. الاحتياطي والمخصصات: وهي عبارة عن اقتطاع في نهاية كل سنة مالية.

3. تمويل التجارة الخارجية: وذلك من خلال دعم عمليات الاستراد والتصدير والتحصيل المستندي، خصم الكمبيالات الاعتمادات المستندية.

4. الودائع: وهي أموال توضع تحت تصرف البنك وتتمثل فيما يلي:

- **الحساب الجاري:** ويتلقى كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري ويحض الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويكون بدون فائدة.
- **حساب الشيكات:** هو حساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية.
- **دفتر الادخار البنكي:** ويتم على مستوى هذا الحساب إيداع الأموال الفائضة عن الحاجة مقابل فائدة معينة ويمكن لصاحب الحساب السحب وقت ما شاء.
- **الودائع لأجل:** وهي الودائع التي يتم سحبها في مدى زمنية معينة وينقسم إلى:

- **ودائع لأجل بشكل حساب:** يمكن لصاحبه السحب في أي وقت مقابل فائدة متغيرة حسب المدة.
- **سندات الصندوق:** وتكون في شكل سندات للتفاوض (تظهير) وتكون اما اسمية أو لحاملها.

- **الخدمات الريفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** وذلك عن طريق بطاقة السحب باستخدام الموزعات الآلية المتواجدة في عدة أماكن ويمكن السحب منها أسبوعيا.

الفرع الثاني: الخدمات التي يقدمها البنك:

من أجل تلبية احتياجات الزبائن يعمل البنك على توفير أجود الخدمات وبالتالي:

1. مساهمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وذلك من خلال نشاطاته في رأس مال عدة مؤسسات وطنية وأجنبية.

الجدول رقم 01: مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في رأس مال مؤسسات أخرى:

الرقم	المؤسسة
01	بنك البركة "EL Baraka"
02	بنك المغرب العربي للصناعة والتجارة "BAMIC"
03	الصندوق الجزائري للتأمين وضمانات الصادرات "CECEX"
04	شركة ما بين البنوك والتمويل "SIBE"
05	الشركة الجنوبية للفلاحة "ACROSUD"
06	مؤسسة آلية التبادلات البنكية والنقدية "SATIM"
07	شركة ضمان القرض العقاري "SGCI"

المصدر: وثائق خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2. نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تتمثل في:

- تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحسين الأهداف المرسومة؛
- فتح الحسابات للأشخاص؛
- تقديم القروض المتوسطة وطويلة المدى لتمويل المشاريع؛
- تنفيذ العمليات المالية في الخارج؛
- تلقي الودائع الفورية أو الآجلة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين؛
- تقديم قروض مختلفة الآجال وقد تكون مضمونة أو غير مضمونة؛
- القيام بجميع عمليات الدفع إما نقدا أو بواسطة صكوك وتحويلات والقروض المالية الأخرى بالإضافة إلى تحصيل السندات لأجل؛
- القيام بجميع عمليات القرض لحساب مؤسسات مالية أخرى.

المبحث الثاني: بطاقة فنية حول وكالة سكيكدة 744:

تعتبر وكالة سكيكدة 744 فرع من فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعتبر مهم ووجهة لكثير من العملاء، لذلك سوف نستعرض في هذا المبحث تعريفه، مهامه، أهدافه، موارده وطرق تنميته أي تقديم بطاقة فنية حوله.

المطلب الأول: لمحة عن الوكالة والهيكل التنظيمي لها:

الفرع الأول: لمحة عن الوكالة 744:

هي الوكالة رقم 744 وبناءا على المرسوم 106/82 في مارس 1982 أصبحت هذه الوكالة تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وتأسست بموجب هذا المرسوم، وبالطبيعة الفلاحية التي تمتاز بها ولاية سكيكدة واعتماد سكانها على النشاط الفلاحي فرض عليها هذا التحول.

بحيث يسهر على متابعة نشاط الوكالة 26 موظف موزعون حسب الهيكل التنظيمي للوكالة، وتتعامل الوكالة حاليا مع أكثر من 32000 زبون، وتقع الوكالة في موقع استراتيجي في وسط مدينة سكيكدة "شارع ديدوش مراد"، وتوسطها لجميع المرافق مما أدى إلى استقطابها لزبائن عدة وذلك بفضل خدمتها التي تقدمها.

بالإضافة تعتبر وكالة 744 الممولة للنشاط الفلاحي وكل ما يتعلق بهذا النشاط وهذا ما أدى إلى استقطابها للزبائن، وتعتبر الوكالة من بين ثمان وكالات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التابعة لولاية سكيكدة[1]، وهي:

الجدول رقم 02: الوكالات البنكية التابعة لولاية سكيكدة:

الوكالة	العنوان
سكيكدة 744	شارع ديدوش مراد –سكيكدة 21000
القل 745	حي زيغود يوسف –القل 21300
عزابة 746	شارع أول نوفمبر 1954 –عزابة 21300
الحروش 748	حي بني بشير بوقادوم –الحروش 21400
بن ولبان 749	جوار البلدية –بني ولبان 21445
تمالوس 750	حي 100 مسكن، عمارة 02 –تمالوس 21256
سكيكدة ب 751	حي الاخوة قديد –سكيكدة 21000
رمضان جمال 756	ص.ب 154 –رمضان جما 21425

المصدر: وثائق خاصة بالوكالة.

[1] بوطاطة مهدي، **تجارة خارجية**، وكالة سكيكدة 744، في 2023/05/17.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة 744:

يمكن إيضاح الهيكل التنظيمي للوكالة من خلال الشكل الموضح أدناه والذي يوضح مختلف المصالح والأقسام.

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للوكالة 744 سكيكدة:

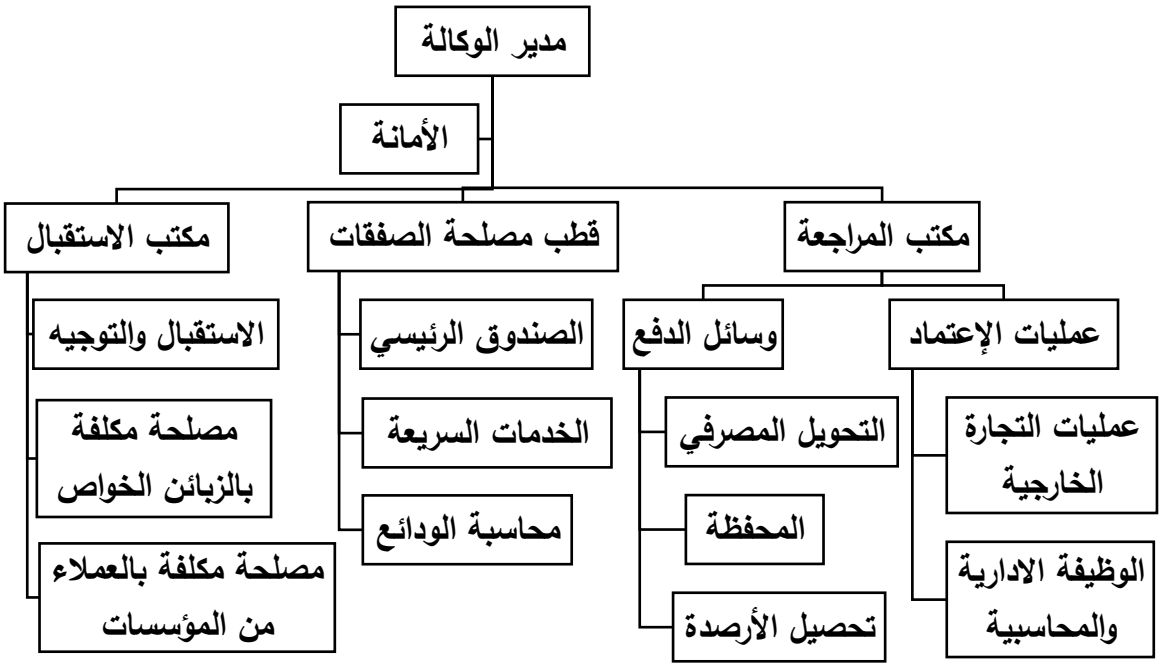

المصدر: وثائق خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة:

الفرع الأول: مهام الوكالة:

إن مهام الوكالة مستمدة من مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تتمثل فيما يلي:

- فتح الحسابات لكل شخص يتقدم إليها مهما كانت طبيعته؛
- استقبال الودائع من قبل المودعين؛
- معالجة كل العمليات الخاصة بالاقتراض، تحويل العملات وعمليات الخزينة؛
- تطوير الأعمال الفلاحية، الزراعية، الغذائية بالإضافة إلى الزراعة الصناعية والحرفية؛
- التعامل مع الدولة لحماية الأموال في المؤسسات الوطنية.

الفرع الثاني: أهداف الوكالة:

باعتبار أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك تجاري فهو يهدف إلى تحقيق الأرباح بالإضافة إلى تحقيق أهداف اقتصادية عامة وتتمثل فيما يلي:[1]

- تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات البنك حيث أن الإصلاحات الأخيرة أعادت توجيه وتمركز نشاطها في تمويل التنمية العلاجية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي وتطوير المنتجات الغذائية ومساعدة الفلاح من أجل التصدير نحو الخارج؛
- يرمي البنك لإيجاد سياسة أكثر فعالية لجمع الموارد؛
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للزبائن وذلك للمنافسة الكبيرة بين البنوك خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري؛
- سعي البنك لتطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل وفق مخططات التنمية؛
- يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.

المطلب الثالث: موارد الوكالة 744:

تتمثل موارد الوكالة فيما يلي:

1. رأس ماله الأساسي والاحتياطي؛
2. الودائع الفردية ومحددة الأجل التي يتلقاها من الجمهور؛
3. الأموال المتوفرة التي تأتمنه عليها الهيئات العمومية التابعة للهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية والزراعية والصناعية؛
4. الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم؛
5. جميع الوسائل الأخرى الناجمة عن أعماله.

المطلب الرابع: طرق تنمية الوكالة 744:

تسعى وكالة سكيكدة 744 إلى تنمية مواردها لزيادة استثمارها وسيولتها وذلك من خلال الطرق التالية:

1. تنمية الودائع: تعتبر الوديعة المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الوكالة في عملياتها والذي تحقق من خلاله على السيولة والربحية، وتتبع ما يلي:

أ. جذب العملاء: وذلك من خلال تقديم خدمات مميزة لعملائها كزيادة أسعار الفائدة على الودائع وتخفيضها على القروض الممنوحة.

ب. توفير الراحة وتسهيل العمليات: كتقديم خدمات مجانية أو تخفيض سعر الخدمة وتسهيل العمليات التي يقوم بها العميل منها:

[1] بوطاطة مهدي، **تجارة خارجية**، وكالة سكيكدة في 2023/05/21.

- تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك أو الفروع الأخرى؛
- تحصيل الكمبيالات المسحوبة لحساب العملاء لدى الوكالة؛
- قبول الشيكات المقدمة من قبل العميل للغير أي ضمان سداد الشيكات من جانب البنك؛
- خدمة تحويل النقود.

ج. **دعم النشاط المالي للعملاء:** وذلك من خلال:

- تبسيط الخدمات المصرفية حتى تتناسب مع جميع فئات العملاء الخاصة باستثمار أموالهم في السوق أو الحفاظ على توازنهم المالي؛
- إصدار نشرات دورية تحتوي على قوانين اقتصادية ومالية لنشر الوعي بين العملاء؛
- المحافظة على حد معين في التعامل مع البنوك الخارجية؛
- الاعتماد على التطوير التكنولوجي والمعلوماتي المستخدم في اجراء العمليات اليومية للزبائن؛
- بالإضافة تسعى الوكالة إلى المحافظة على سمعتها وسلامة أعمالها.

2. **تنمية الأموال الخاصة بالوكالة:** وتتمثل في زيادة أموال الوكالة عن طريق إستفاء جزء من أرباحها على أرباح غير موزعة وتنمية رأس مالها التي من شأنه أن يساعد في دعم مركزها المالي وبالتالي اتاحة فرص أكبر للإقراض وتوظيف الأموال الخاصة بالأوراق المالية واستخدامها في العقارات بدلا من توظيفها في عمليات مصرفية عادية وذلك من أجل ضمان الربح.

المبحث الثالث: تقييم الكفاءة المالية باستخدام مؤشرات السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لدراسة الكفاءة المالية لأي بنك يجب عليه وضع مؤشرات ونسب للسيولة التي تهدف إلى قياس مقدار السيولة اللازمة في البنك ولمواجهة المخاطر التي قد تصيبها، ومنه سنتناول في هذا المبحث تحليل مؤشرات السيولة وحساب مخاطر السيولة.

المطلب الأول: حساب نسب السيولة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" لسنتي 2018-2019:

أولا: لدينا الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018.

الجدول رقم 03: الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018:

أصول	المبالغ بالدينار	خصوم	المبالغ بالدينار
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة، مركز الشيكات البريدية	247114702439.79	البنك المركزي	-
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	-	ديون المؤسسات المالية	7595464163634
موجودات مالية متاحة للبيع	7541939593095	ديون الزبائن	11968731697258
القروض والسلف على المؤسسات المالية	12304677601810	ديون مقدمة بشكل سندات	1085131267481
القروض والسلف على الزبائن	93533881493182	الضرائب الحالية – خصوم	820054778574
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	3997672162506	الضرائب المؤجلة – خصوم	23680808546
الضرائب الحالية – أصول	1122045072151	خصوم أخرى	547211301189
ضرائب مؤجلة –أصول	214493243559	حسابات التسوية	2023620373420
أصول أخرى	43902082760	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	63247681826
حسابات التسوية	947523042299	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	-

المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات والكيانات التابعة	1350828740781	مؤونات للمخاطر المصرفية العامة	3310661082650
أصول استثمارية	–	ديون أخرى	842620000000
أصول ثابتة	1552828740681	رأس المال	5400000000000
أصول غير ثابتة	1527867057	منح مرتبطة برأس المال	–
شهرة المحل	–	احتياطات	3163553480148
–	–	فرق التقييم	6261617756
–	–	فرق إعادة التقييم	833633375304
–	–	الترحيل من جديد ±	(34254715083)
–	–	نتيجة السنة المالية ±	1364783128480
مجموع الأصول	**1477179231172180**	**مجموع الخصوم**	**147717923172180**

La source : Rapport d'activité de Badr en 2019.

ثانيا: لدينا الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2019.

الجدول رقم 04: الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2019:

الأصول	المبالغ بالدينار	الخصوم	المبالغ بالدينار
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة، مركز الشيكات البريدية	22781180612261	البنك المركزي	–
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	–	ديون المؤسسات المالية	15236763812088
موجودات مالية متاحة للبيع	7535786815655	ديون الزبائن	122443010282589
القروض والسلف على المؤسسات المالية	13913930358412	ديون مقدمة بشكل سندات	1019314067506
القروض والسلف على الزبائن	104439502500327	الضرائب الحالية – خصوم	739893278499
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	3990276913696	الضرائب المؤجلة – خصوم	32999983854

الضرائب الحالية –أصول	662206911715	خصوم أخرى	719109471703
الضرائب المؤجلة – أصول	228367795625	حسابات السنوية	1614565276336
أصول أخرى	569268703881	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	889751539675
حسابات التسوية	459520640961	اعانات التجهيز واعانات أخرى للاستثمار	–
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات والكيانات التابعة	1342747531177	مؤونات المخاطر المصرفية العامة	3310661082650
أصول استثمارية	–	ديون أخرى	848620000000
أصول ثابتة	1664801885923	رأس المال	5400000000000
أصول غير ثابتة	3818818905	منح مرتبطة برأس المال	–
شهرة المحل	–	احتياطات	3785741893545
–	–	فرق التقييم	89136424398
–	–	فرق إعادة التقييم	833633375304
–	–	الترحيل من جديد ±	144563111862
–	–	نتيجة السنة المالية ±	483645888539
مجموع الأصول	**157591409488539**	**مجموع الخصوم**	**157591409488539**

La source : Rapport d'activité de Badr en 2019.

من خلال المعطيات أدناه للميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2018–2019 يمكن حساب النسب التالية:

1. نسبة الرصيد النقدي:

وتشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية في المصرف على الوفاء بالتزاماته.

$$\textbf{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\textbf{النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع } \textbf{وما في حكمها}} \times \textbf{100}.$$

- نسبة الرصيد النقدي للبنك سنة 2018 = $\frac{24711470243979}{547211301189+119687313697258+7595464163634} \times 100$.

$$= \frac{24711470243979}{127829989162081} \times 100 = 0.1933 = \%19.33.$$

- نسبة الرصيد النقدي للبنك سنة 2019 = $\frac{22781108612261}{719109471703+122443010282589+15236763812088} \times 100$.

$$= \frac{22781108612261}{138398883566380} \times 100 = 0.1646 = \%16.46.$$

الجدول رقم 05: نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR لسنتي 2018-2019:

البيان	سنة 2018	سنة 2019
البسط:	**24711470243979**	**22781108612261**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية.	24711470243979	22781108612261
المقام:	**127829989162081**	**138398883566380**
البنك المركزي	00	00
ديون المؤسسات الأخرى	7595464163634	15236763812088
ديون الزبائن	119687313697258	122443010282589
خصوم أخرى	547211301189	719109471703
النتيجة	**% 19.33**	**% 16.46**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانية بنك "البدر".

بينت معطيات الجدول رقم 05 والتي تضمنت نسبة الرصيد النقدي للبنك خلال سنة 2018 والتي بلغت 19.33%، بينما قدرت في سنة 2019 بنسبة 16.46% أي أنها انخفضت بنسبة 3% تقريبا وبالرغم هذا الانخفاض إلا أن للبنك كفاءة مالية لمواجهة معظم الاحتياجات خاصة السحب على الودائع.

ويفسر هذه الانخفاض على عدم توظيف الأموال السائلة في الاستثمارات التي يمكن أن تدر على المصرف بعوائد مالية وخاصة أن هدف البنك التجاري هو تحقيق الأرباح.

2. نسبة السيولة النقدية:

والتي تعبر عن العلاقة بين الموجودات السائلة المحتفظ بها لدى البنك في صندوق البنك المركزي، ويتم حسابها وفق ما يلي:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{نقدية وذهب لدى المصارف + أرصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية وأوراق مالية واستثمارات + أدونات الخزينة}}{\text{اجمالي الودائع بالعملة المحلية + المبالغ المقترضة في البنك المركزي + مستحقات المصارف + صكوك وخطابات وحاوالات مستحقة الدفع}} \times 100$$

أ. نسبة السيولة النقدية في البنك سنة 2018:

$$= \frac{1527867057 + 15528740681 + 1350828740781 + 3997672162506 + 24711470243979}{1085131267481 + 119687313697258 + 7595464163634 + 0} \times 100.$$

$$= \frac{30077027755004}{128367909128373} \times 100 = 0.2343 = \%23.43.$$

ب. نسبة السيولة النقدية في البنك لسنة 2019:

$$= \frac{318818905 + 1664801885923 + 1342747531177 + 3990276913696 + 22781180612261}{1019314067506 + 122443010282589 + 15236763812088 + 0} \times 100.$$

$$= \frac{29779325761962}{138699088162183} \times 100 = 0.2147 = \%21.47.$$

الجدول رقم 06: نسبة السيولة النقدية لبنك BADR لسنتي 2018-2019:

البيان	سنة 2018	سنة 2019
البسط:	**300770270277550004**	**29779325761962**
– الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشبكات البريدية.	24711470243979	22781180612261
– موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق.	3997672162506	3990276913696
– المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات والكيانات التابعة.	1350828740781	1442747531177
– سندات التوظيف.	00	00
– أصول ثابتة.	15528740681	1664801885923
– أصول غير ثابتة.	1527867057	318818905
المقام:	**128367909128373**	**138699088162183**
البنك المركزي	00	00
ديون المؤسسات المالية	7595464163634	15236763812088
ديون الزبائن	119687313697258	122443010282589
ديون مقدمة بشكل سندات	1085131267481	1019314067506
النتيجة	**% 23.43**	**% 21.47**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية بنك "البدر".

يبين الجدول رقم 06 والذي يتضمن نسبة السيولة النقدية للبنك أن سنة 2018 قد بلغت 23.43% بينما في سنة 2019 بلغت 21.47 %، حيث نجد انخفاض في نسبة السيولة القانونية ويفسر هذا الانخفاض في النسبة إلى الانخفاض في الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة.

3. نسبة التوظيف:

وتشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف في القروض ويتم حسابها وفقا لـ:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلفيات}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100.$$

أ. نسبة التوظيف للبنك لسنة 2018:

$$= \frac{399767162506 + 93533881493182}{1085131267481 + 119687313697258 + 7595464163634} \times 100.$$

$$= \frac{93933648655688}{128367909128373} \times 100 = 0.7317 = \%73.17.$$

الجدول رقم 07: نسبة التوظيف لبنك BADR لسنتي 2018-2019:

البيان	سنة 2018	سنة 2019
البسط:	**93933648655688**	**10842977941423**
– القروض والسلف عن الزبائن.	93533881493182	104439502500327
– موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق.	399767162506	3990276913696
المقام:	**128367909128373**	**138699088162183**
ديون المؤسسات المالية	7595464163634	15236763812088
ديون للزبائن	119687313697258	122443010282589
ديون مقدمة بشكل سندات	1085131267481	1019314067506
النتيجة	**% 73.17**	**% 78.17**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية بنك "البدر".

يبين معطيات الجدول رقم 07 والتي تضمنت نسبة التوظيف للبنك سنة 2018 بنسبة 73.17%، ثم ارتفعت سنة 2019 إلى 78.17% وتفسر هذه الزيادة إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك من اجمالي ودائع العملاء التي بحوزته، وهذا ما يؤثر إيجابا على الأرباح، أما انخفاضها فيؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة أي أن جميع النسب ترتبط بعلاقة طردية مع السيولة.

المطلب الثاني: حساب خطر السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR":

هناك عدة طرق يتم بواسطتها حساب خطر السيولة منها:

1. حساب السيولة اليومية: والذي يتم حسابه وفقا لطريقة فائض الأساس والذي يساوي الأصول السائلة منقوص منه الخصوم اليومية.

الجدول رقم 08: حساب فائض الأساس لسنة 2018:

البيان	المبالغ
الأصول السائلة:	**24711470243979**
– الصندوق، البنك المركزي، الخزينة، مركز الشيكات البريدية.	24111470243979
– موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات.	00
الخصوم السائلة:	**127282777860892**
ديون المؤسسات المالية	7595464163634
ديون للزبائن	119687313697258
النتيجة = الأصول السائلة – الخصوم السائلة	**-102571307616913**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية بنك "البدر".

ومن خلال معطيات الجدول رقم 08، نجد أن فائض الأساس لسنة 2018 سالبة والذي قدر بـ 102571307616913-، مما يدل على أن البنك معرض لخطر السيولة بحيث أنه قام بتمويل جميع أصوله باستخدام رأس المال العامل.

الجدول رقم 09: حساب فائض الأساس لسنة 2019:

البيان	المبالغ
الأصول السائلة:	**22781180612261**
– الصندوق، البنك المركزي، الخزينة، مركز الشيكات البريدية.	22781180612261
– موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات.	00
الخصوم السائلة:	**138009774094677**
ديون المؤسسات المالية	15236763812088
ديون للزبائن	122443010282589
النتيجة = الأصول السائلة – الخصوم السائلة	**-115228593482416**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية بنك "البدر".

ومن خلال معطيات الجدول رقم 09 نجد أن فائض السيولة لسنة 2019 سالبة والذي قدر بـ 115228593482416-، مما يدل على أن البنك معرض لخطر السيولة بحيث أنه قام بتمويل جميع أصوله باستخدام رأس المال العامل.

2. حساب خطر السيولة:

والذي يحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

أ. مخاطر السيولة لسنة 2018:

$$= \frac{93933648655688}{128367909128373} = 0.7317.$$

ب. مخاطر السيولة لسنة 2019:

$$= \frac{108429779414023}{138699088162183} = 0.7817.$$

من خلال المعطيات التالية نجد ارتفاع في نسبة مخاطر السيولة بين سنتي 2018 و2019 حيث أن البنك في حالة فائض وأن عليه إيجاد طرق جديدة وجيدة لتوظيف سيولته وذلك بما يساعد على استخدام هذه الموارد بصفة مثالية.

المطلب الثالث: تحليل كفاءة مؤشرات السيولة في أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR":

تعتبر مؤشرات السيولة مقياسا مهما لتحليل كفاءة البنوك التجارية وذلك من خلال تحديد المستوى المطلوب من السيولة اللازمة، ومن خلال دراستنا وحسابنا لميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مدار سنتين (2018-2019) وجدنا أن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير وذلك لما له من نقود وأصول سريعة التحويل إلى نقدية سائلة.

ومن خلال النسب محل الدراسة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) استنتجنا مدى كفاءتها في حساب القدرة المالية للبنك وتحليلها، بحيث أن:

1. **نسبة الرصيد النقدي:** رغم الانخفاض الذي شهده البنك بين سنتي 2018-2019 إلا أنه لم يؤثر تأثيرا كبيرا في قدرته على الوفاء لالتزاماته اتجاه الدائنين وقد قدرت النسب في سنة 2018 بـ 19.33% وهي تعتبر نسبة جيدة، وفي سنة 2019 قدرت بـ 16.46% وقد انخفضت انخفاضا محسوسا ويمكن لهذا الانخفاض أن يؤثر على توظيف الأموال في الاستثمارات.
2. **نسبة الاحتياطي القانوني:** هي نسبة يحددها البنك المركزي ويلزم البنك بالالتزام بها، بحيث أن في حالة التوسع ليقوم البنك بتقليل نسبة الاحتياطي القانوني، أما في حالة الانكماش فإنه يزيد من نسبة الاحتياطي القانوني وذلك لعدم وقوع البنك في مخاطر قد تهدد سلامة البنك، إلا أن في حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" لم نتطرق لحساب هذه النسبة وذلك لعدم توفر البيانات اللازمة.
3. **نسبة السيولة القانونية:** في هذه الحالة نجد أن نسبة السيولة القانونية محصور ما بين (30% -35%) وفي حالتنا وجدنا أن نسب السيولة المحسوبة تكون في سنة 2018 بـ 23.43% وفي سنة 2019 بـ 21.43%، أي أنها أقل من النسب المحددة، بحيث كلما زادت السيولة القانونية زادت سيولة المصرف وكلما انخفضت السيولة القانونية انخفضت سيولة المصرف.
4. **نسبة التوظيف:** تعتبر نسبة التوظيف جيدة مقارنة بالنسب الأخرى بحيث نجد أن في سنة 2018 كانت تقدر بـ 73.17% وبينما قدرت في سنة 2019 بـ 78.17%، أي أن هذه الزيادة تدل على كفاءة البنك في استخدامه لودائعه وتلبية حاجيات الزبائن من استثمارات، بحيث كلما ارتفعت نسبة التوظيف دل على قدرة البنك في منح القروض والعكس أي إذا انخفضت النسبة دل على عجز البنك في منح القروض ومن هنا نستنتج أن البنك يقوم بتوظيف سيولة على أكمل وجه.

ومن خلال هذه النسب نجد أن إدارة السيولة تتحدد وفق الأدوات المستخدمة في تحليل كفاءتها سواء كانت موجبة أو سالبة، بحيث إذا زاد حجم السيولة عن الحد الأقصى (أي كبيرة عن الحد المطلوب) سوف تؤثر سلبا على ربحية البنك أما انخفاضها عن الحد المطلوب فسوف تؤدي إلى العسر المالي أي ضعف البنك بالوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين وعدم قدرته على تلبية طلبات الإقراض من قبل العملاء.

نسب السيولة تستخدم لتقييم المركز المالي للبنك وتحدد اتجاهات السيولة الرئيسية وتبرز مدى كفاءتها في إدارة سيولتها بالإضافة تعتبر هذه النسب حقيقية ويجب على البنك أن يقوم بتمويلها بالطريقة المناسبة لها والاحتفاظ بأصول يمكن بيعها بسهولة.

كلما انخفض حجم السيولة عن مستواها المحدود كلما كان مؤشر سلبي على عدم قدرة البنك على الاستثمار أما عند تكوين سيولة بالحجم الأمثل لها فإنه سوف يعزز من قدرة البنك على التعامل مع نسب مالية أخرى تمكنها من إدارة موجوداتها نحو الاستثمار الجيد.

وتبرز كفاءة البنك أكثر عند إدارة سيولتها ووضع آليات تمكنها من توظيف سيولتها ودفعها نحو الاستثمار والاحتفاظ بسيولة قانونية لمواجهة الأعباء والمخاطر التي يمكن أن تقع فيها وهنا يبرز أهمية وضع نسب خاصة بمخاطر السيولة والتي تساعد البنك على تقييم الوضع المالي لها للعمل بكفاءة، وقد قمنا في هذه الدراسة بحساب نسب مخاطر السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر حساب السيولة اليومية للبنك، والتي تعبر عن فائض الأساس لها لسنتي 2018-2019 وكان ناتجها بقيمة سالبة ومنه نستنتج أن البنك معرض للخطر وأنه يجب عليه البحث عن أصول أخرى لتمويل نشاطه بعيدا عن رأس ماله.

أما بالنسبة لنسبة مخاطر السيولة فقد ارتفعت قيمتها من 0.7317% إلى 0.7417 لنفس السنتين وهي تعبر عن وجود فائض غير مستغل ويجب عليها البحث عن مصادر جديدة لاستثمارها وتوظيفها.

ومنه نستنتج أن لمؤشرات السيولة دور هام في تحديد كفاءة البنك وفجوتها بالإضافة إلى المخاطر التي تعيق عملها، وهي تعتبر من الآليات والأدوات الأكثر استخداما في إدارة سيولة البنك ودفعها إلى تحقيق أرباحها وفق الأهداف الموضوعة لها.

ملخص الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل أسقطنا دراستنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة "744"، بحيث تم التطرق بالتعريف بالمؤسسة الأم وقدمنا حولها بطاقة فنية "نشأتها، تعريفها" أما من جهة ثانية تعرفنا على وكالة سكيكدة 744، وركزنا أيضا على مدى كفاءة الأدوات المستخدمة في البنك وهذا من خلال مؤشرات ونسب السيولة وكذلك نسب مخاطر السيولة المصرفية، وتحليل مدى كفاءة أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خاتمة

خاتمة

يعد موضوع آليات إدارة السيولة في البنوك التجارية من الموضوعات التي أثارت ولا تزال تثير اهتمام الباحثين، فالبنك التجاري باعتباره مؤسسة مالية لابد له من وضع آليات تمكنه من تسيير سيولته المصرفية فهو معرض دائم لخطر عدم السداد من قبل المقترضين أو خطر سحب المودعين لودائعهم من البنك، لهذا ركزت البنوك التجارية على وضع أدوات وسياسات تحميهم وتسير سيولتهم بالشكل الأمثل حتى تعود بربحية مثلى للبنك وذلك عن طريق تحديد حجم أمثل للسيولة ويكون محدد ومدقق من طرف إدارة البنك، ولإضفاء صبغة علمية اكبر حاولنا التحقق من صحة الفرضيات التي طرحناها سابقا بحيث نجد أن ما جاءت به محاور اتفاقية بازل 3 لتحديد كفاية رأس المال في البنوك صحيحة وذلك عبر خمسة محاور كاملة لتعزيز سلامة النظام المصرفي، أما فيما يخص تحديد مركز السيولة في البنك بناءا على الموارد المتاحة والمستقبلية فهي ليست صحيحة تماما فقد لا تمكننا من تحديد الموارد بدقة، وآخر فرضية نجد أن نسب السيولة ترتبط بعلاقة طردية مع السيولة وهي صحيحة بحيث كلما كانت نسبة السيولة مرتفعة كلما كانت السيولة كبيرة وتحقق أرباح.

ومنه فالبنوك التجارية ملزمة بأن تطور منظوماتها المصرفية وفق المعايير والسياسات التي تحقق منها أقصى أرباح وهو الهدف الرئيسي لأي بنك تجاري.

- النتائج:

ومن هذه الدراسة يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- ✓ بعد العمل التطبيقي في بنك BADR والنتائج من حساب النسب وجدنا أنها تنخفض بنسبة ضئيلة إلا أن هذا الانخفاض لم يؤثر بالسلب على كفاءة عمل المصرف؛
- ✓ إن انخفاض نسبة الرصيد النقدي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة الدراسة لم يؤثر على قدرته بالوفاء بالتزاماته اتجاه الدائنين؛
- ✓ تعتبر نسبة التوظيف جيدة وهذا يدل على قدرة البنك على توظيف سيولته بكفاءة؛
- ✓ تعبر نسبة السيولة النقدية لبنك "البدر" على حجم السيولة الموجودة في البنك إلا أن النتائج المحسوبة كانت أقل من النسب المحددة من 30 إلى 35%؛
- ✓ إن اعتماد بنك "البدر" على رأس ماله لتمويل نشاطه عرضه لخطر السيولة؛
- ✓ تعتبر نسب السيولة مؤشر حقيقي لقياس أداء وكفاءة البنك التجاري من جهة وأداة لقياس مخاطر السيولة من جهة ثانية؛
- ✓ تختلف نسب السيولة المستعملة وتكون حسب نوع الموجودات لدى البنك؛
- ✓ كلما كانت عوائد البنك كبيرة جدا كلما أثرت سلبا على عوائده وذلك لوجود فائض غير مستغل؛
- ✓ كلما كانت عوائد البنك منخفضة جدا كلما أثر بالسلب أيضا على عمل البنك مما يؤدي إلى ضعف عمله أي وجود عسر مالي؛

- ✓ من خلال دراستنا نجد أن الأدوات والآليات المستخدمة في دراسة مخاطر السيولة تسمح للبنك التجاري بالتنبأ بها وعدم الوقوع في حالة خزينة سالبة.

- التوصيات:

- ✓ ضرورة الاهتمام بالسيولة النقدية في البنوك والعمل على تسهيل منح الائتمان مع الضمان بتسديده لعدم الوقوع في المخاطر؛
- ✓ ضرورة مراجعة البنوك لسياساتها المالية من فترة إلى أخرى؛
- ✓ وضع أدوات وآليات تسهل عمل البنوك وذلك بما يتماشى مع حجم المخاطر التي يتحملها البنك؛
- ✓ يجب أن تتم إدارة السيولة بصورة فعالة وكفؤة؛
- ✓ ضرورة الإفصاح عن مخاطر السيولة الموجودة على مستوى البنك لتقييمها؛
- ✓ ضرورة وضع استراتيجية تتماشى مع حجم السيولة؛
- ✓ يجب على البنوك التجارية تطوير أدوات قياس السيولة ومخاطرها؛
- ✓ ضرورة تطوير آليات إدارة السيولة في البنوك بشكل دوري وذلك لما يتماشى مع المتغيرات التي تحدث.

- آفاق الدراسة:

وعلى ضوء هذه الدراسة والتي تعتبر سوى قطرة من فيضه، والتي يمكن ألا تكون تخلو من أخطاء، لقد قمنا بوضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة بما يضيف إلى المعرفة الإنسانية قيمة جديدة ومنها:

- ✓ استراتيجية إدارة السيولة ومخاطرها في البنوك التجارية؛
- ✓ تقييم استخدام أدوات إدارة السيولة في البنوك التجارية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، بدون طبعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية –المحلية والدولية–**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

- **الأطروحات والمذكرات:**

- رنيم أحمد سلمان، **تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية "مقارنة بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي"**، قسم المصارف والمؤسسات المالية، جامعة الشام الخاصة، 2019-2020.
- سيرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة –دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية–**، مذكرة ماجستير، قسم ادارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.

- **المجالات والدوريات:**

- أحلام بوعبدلي، وحمزة وعمي السعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014.
- بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة "دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد"**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، بدون سنة.
- بعبط عطاء الله، سيد أعمر محمد، **التشريع القانوني لمقررات لجنة بازل 3 ودورها في إدارة مخاطر السيولة بالمصارف الإسلامية**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 2، المجلد 6، جامعة غرداية، 2022.
- بونيهي مريم، **الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15، المركز الجامعي تيبازة، 2010.
- حسن محسن توفيق المطيري، **السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد 37 الفصل الرابع، 2016.
- حسن كريم الذبحاوي، **إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي –دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية والاردنية خاصة–**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 4، 2017.
- خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية –حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) للفترة (2008-2012)**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثالث.

- خلف محمد، أحمد فريد، **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2017.
- كموم عبد القادر، **تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية**، دراسات اقتصادية، العدد 29، جامعة الجزائر 3.
- مروج طاهر هذال المرسومي، **تأثير مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي –دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة–**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 20.
- نجلاء إبراهيم عبد الرحمان، تهاني عويد الفارسي، **أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة السعودية للفترة (2010–2019)**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 4، العدد 12، جامعة عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2020.

- **المقابلة:**

- بوطاطة مهدي، **تجارة خارجية**، وكالة سكيكدة 744، في 2023/05/17.

- **المواقع الالكترونية:**

- WWW.Badr-Bank.dz, consulté le 25 mai 2023 à 14 :19.

الملاحق

الملحق 01:

ACTIF	31/12/2019	31/12/2018
CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	227 811 806 122,61	247 114 702 439,79
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-
ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	75 357 868 156,55	75 419 395 920,95
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	139 139 303 584,12	123 046 776 018,10
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 044 595 025 003,27	935 338 814 931,62
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	39 902 769 136,96	39 976 721 625,06
IMPÔTS COURANTS - ACTIF	6 622 069 117,15	11 220 450 721,51
IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	2 283 677 956,25	2 144 892 425,59
AUTRES ACTIFS	5 698 687 038,81	4 390 020 827,60
COMPTES DE RÉGULARISATION	4 595 206 409,61	9 475 230 422,99
PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	13 427 475 911,77	13 508 287 406,81
IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	16 648 018 858,23	15 528 620 311,01
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	38 188 189,05	15 278 670,57
ÉCART D'ACQUISITION	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 231 721,80

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
BANQUE CENTRALE	-	-
DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	152 367 638 180,88	75 954 641 696,34
DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 324 430 103 835,89	1 196 873 136 972,58
DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	10 196 140 675,06	10 851 513 674,81
IMPÔTS COURANTS - PASSIF	7 398 938 784,99	8 200 547 785,74
IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	389 999 839,54	296 808 085,46
AUTRES PASSIFS	7 191 094 717,08	5 478 113 011,89
COMPTES DE RÉGULARISATION	16 145 658 783,36	20 296 203 734,20
PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	8 897 515 986,75	8 638 476 618,36
SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	33 106 610 806,50	37 475 918 156,47
DETTES SUBORDONNÉES	8 486 200 000,00	8 486 200 000,00
CAPITAL	54 000 000 000,00	54 000 000 000,00
PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-
RÉSERVES	37 857 418 035,45	31 635 534 801,48
ECART D'ÉVALUATION	881 364 343,98	686 186 177,56
ECART DE RÉÉVALUATION	8 336 333 733,04	8 336 333 733,04
REPORT À NOUVEAU (+/-)	1 445 681 118,68	(3 485 947 150,83)
RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	4 830 458 885,30	15 647 851 894,80
TOTAL DU PASSIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 851 781,80

الملحق 02:

HORS BILAN			U: en Dinars
ENGAGEMENTS		31/12/2019	31/12/2018
A	ENGAGEMENTS DONNES	450 228 658 965,11	477 393 481 089,62
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES		11 547 004,90	15 017 960,98
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE		375 038 249 809,45	300 204 402 572,78
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES		36 282 465 164,73	86 270 435 271,33
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE		38 696 947 027,19	90 682 486 181,08
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES		219 449 958,85	221 199 043,45
B	ENGAGEMENTS RECUS	1 255 148 713 494,96	1 259 740 899 159,49
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES		-8 396 261,70	658 495 218,26
ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES		428 908 790 173,43	499 944 615 648,41
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS		831 248 379 583,24	759 137 788 292,82

COMPTES DE RESULTATS	31/12/2019	31/12/2018
(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	59 544 173 180,68	68 180 885 406,48
(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(18 811 164 605,18)	(16 055 894 613,81)
(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	6 714 720 715,43	6 725 066 003,01
(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(34 738 704,08)	(36 000 034,86)
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	0,00	0,00
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	604 989 888,68	507 505 543,37
(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	4 308 139 085,47	8 858 198 350,07
(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(48 208 981,83)	(794 782 801,37)
PRODUIT NET BANCAIRE	58 331 908 301,57	54 440 038 040,89
(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(31 778 563 433,22)	(30 735 056 641,85)
(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	(1 088 389 688,01)	(1 418 396 502,85)
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	39 470 055 396,34	35 886 484 896,55
(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(35 794 281 050,48)	(30 357 946 438,05)
(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	11 477 198 204,03	6 007 454 005,18
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	5 823 856 550,05	15 036 018 039,40
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	(14 817,00)	0,00
(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)		0,00
(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	5 823 848 548,05	15 036 018 039,40
(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-307 389 457,65	(2 388 861 734,60)
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	4 836 458 885,30	13 647 851 894,80